الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

مظاهر السيادة الجزائرية في العهد العثماني

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:

✍ بن سالم صلاح الدين

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بيرم كمال	أستاذ محاضر ـ أ ـ	رئيسا
محمد يعيش	أستاذ محاضر ـ أ ـ	مشرفا
بوكسيبة محمود	أستاذ محاضر ـ ب ـ	مناقشا

السنة الجامعية: 1436- 1437 هـ / 2015 - 2016 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا ومباركا فيه، ولك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، ولك يا رب على ما أنعمت علينا من قوة وصبر في إنهاء هذا العمل.

ثم نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف: " محمد يعيش " الذي سهل لنا الطريق ولم يبخل علينا بنصائحه القيمة، فوجهنا حين الأخطاء وشجعنا حين الصواب وكان لنا بذلك نعم المشرف، ولا ننسى كل من قدم لنا يد المساعدة في هذا العمل.

الإهداء

الحمد لله خالق الأنوار وجاعل الليل والنهار ثم الصلات على سيدنا محمد المختار

إلى من تطيب أيامي بقربها ويسعد قلبي برضاها إلى أغلى ما في الكون أمي

إلى من كان عونا وسندا لي في طوال حياتي ولم يدخر جهدا من أجلي والدي الغالي

إلى كل من ترعرعت معهم ونمى غصني بينهم إخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء من قريب أو بعيد

الأماكن –	الصفحات
الإسبان –	38،35،32،28،26،24،10،09،08،07،06
ألمانيا –	36
إنجلترا –	39،38،37
الأندلس –	07،05
إيطاليا –	35،28،26
البرتغال –	36،35،26
تونس –	21،16،13،08،33،32،31،26،23
الجزائر –	23،21،19،16،15،14،13،11،09،08،07
	40،39،37،36،35،34،33،31،29،28،25
الدانمرك –	37
الدولة العثمانية –	34،31،29،28،21،14،13،11
روسيا –	37
السويد –	37
طرابلس –	33،32،31،21،13
الفاتيكان –	35
فرنسا –	40،37،35،34
المغرب –	33،32،31،26،23
المغرب الاوسط –	06،05
المغرب العربي –	36،28،08،07،06،05
هولندا –	38،35
الولايات المتحدة الأمريكية –	40،39،35

الأعلام –	الصفحات
إسحاق –	09
أبو حسون الوطاسي –	32
أبو حمو الثالث –	10،09،08
خير الدين –	41،40،28،24،22،11،10
سالم التومي –	09
سليم الأول –	11
شارلكان –	35
صالح رايس –	22
عروج –	10،09،08
علج علي –	22
علي خوجة –	32
فرانسوا الأول –	41،40
اللورد إكسماوث –	39
لويس الرابع عشر –	41
محمد عثمان باشا –	37

شهد مطلع القرن السادس عشر حدوث تغيرات كبيرة على الساحة الدولية للبحر الأبيض المتوسط، حيث أدى الصراع الإسلامي بزعامة الدولة العثمانية ضد الغزو الصليبي في حوض المتوسط إلى تغير الخارطة السياسية لبلدان منطقة المغرب العربي التي انطوى معظمها تحت راية الدولة العثمانية، وفي خضم هذه الأحداث برزت في هذه المنطقة دولة استطاعت أن تصنع لنفسها مكانة بين الدول الكبرى وأن تساهم بشكل كبير في سير هذه الأحداث في إطار الصراع الإسلامي الصليبي وهي الدولة الجزائرية، التي ذاع صيتها وأصبحت مصدر قلق للدول الأوروبية المعادية، وهذا كله بفضل مؤسساتها التي استكملت في العهد العثماني أنظمتها وإطاراتها التي حققت لها بصفة عامة وحدتها الإقليمية والسياسية، لتظهر الجزائر كشعب ودولة ذات مقومات واضحة وتلعب دورها في الميدان الدولي وتصبح قاعدة متقدمة لحماية الخلافة العثمانية في الحوض الغربي للمتوسط.

وقد كان لاختيارنا لهذا الموضوع دوافع ذاتية وأخرى موضوعية، وتتمثل الدوافع الذاتية في الميول الشخصي إلى دراسة تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية والرغبة في معرفة مدى استقلالية الجزائر في قراراتها وكذا مظاهر سيادتها.

أما الدوافع الموضوعية فكانت لتقديم دراسة متكاملة حول الموضوع الذي أخذ حيزا كبير من الجدل لدى العديد من المؤرخين والباحثين سواء الأتراك منهم أو الأوروبيين أو الجزائريين المحدثين منهم أو القدامى، والبحث عن نوع الترابط الذي كان بين الدولة الجزائرية والدولة العثمانية في الفترة التي أخذت الجزائر تتجه فيها إلى اكتساب نوع من الاستقلالية في القرار السياسي، وللتعرف على شخصية الجزائر وهيبتها الدولية من خلال المكانة والوجود المتميز الذي حضيت به بين الدول الكبرى.

وقد حملني هذا إلى طرح إشكالية رئيسية لموضوعي المندرج تحت عنوان مظاهر السيادة الجزائرية في العهد العثماني والمتمثلة في:

- إلى أي مدى تمتعت الجزائر بمظاهر السيادة في العهد العثماني؟

ومن خلال الإشكالية العامة نطرح جملة من الأسئلة الفرعية التي عالجتها في كل فصل من المذكرة وهي:

– ما هي التنظيمات والمؤسسات التي قامت عليها الدولة الجزائرية في العهد العثماني؟

– فيما تتمثل رموز السيادة الجزائرية ؟

– هل كان الحكام العثمانيون بالجزائر يتمتعون بالاستقلالية عن الخلافة العثمانية؟ وما هي مظاهر ذلك؟

وقد اعتمدت في بحثي هذا على المنهج التاريخي لسرد الأحداث وفق تسلسل زمني يراعي الأماكن والشخصيات والحوادث كما كانت في الماضي، كما استعملت المنهج الوصفي في العديد من المرات لكي أصف الوقائع وأنقلها كما وردت من خلال المصادر والمراجع التي تتحدث عنها.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة اتخذت الخطة التالية التي تضمنت مقدمة وثلاثة فصول، تندرج تحت كل فصل مجموعة من العناصر إضافة إلى بعض الملاحق وخاتمة.

– الفصل الأول وهو بمثابة فصل تمهيدي تحت عنوان "ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية" وتناولت فيه ظروف المغرب الأوسط وضعف الكيان السياسي فيه، ثم العدوان الإسباني على سواحله إلى غاية ظهور الإخوة بربروس وضم الجزائر للدولة العثمانية.

– الفصل الثاني بعنوان "مؤسسات الدولة الجزائرية ورموز السيادة الوطنية"، درست فيه تنظيمات الدولة الجزائرية السياسية والقضائية والاقتصادية والعسكرية ورموز السيادة من حدود جغرافية وراية وعملة وطنية.

– الفصل الثالث بعنوان "مكانة الجزائر وعلاقاتها الدولية"، وتطرقت فيه إلى مكانة الجزائر الدولية ومبادئ دبلوماسيتها، وعلاقات الدولة الجزائرية مع دول العالم الإسلامي والعالم المسيحي.

وأنهيت دراستي هاته بخاتمة تناولت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من البحث، ثم أتبعت الخاتمة بملاحق وهي نسخ لوثائق هامة عن الموضوع.

أما عن المصادر والمراجع فقد حاولت التنويع في الكتب المستعملة لمؤلفين مختلفين كل حسب توجهاته وفترة كتابته من الأتراك والأوروبيين والعرب والجزائريين وأهمها من حيث الاستخدام:

– كتاب المرآة لحمدان بن عثمان خوجة والذي وضفته في دراسة تنظيمات الدولة.

– مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816– 1824م وأفادني في ذكر الحدود الجغرافية للقطر الجزائري، ودراسة العلاقات الجزائرية الأمريكية.

– المراجع العربية والمعربة:

– كتاب مؤسسات الدولة الجزائرية الحديثة لعائشة غطاس وكتاب النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني لأحمد السليماني اللذان استفدت منهما في دراسة مؤسسات الدولة الجزائرية.

– كتاب الجزائر منطلقات وآفاق لناصر الدين سعيدوني وكتاب الموجز في تاريخ الجزائر ليحي بوعزيز اللذان استفدت منهما في دراسة مكانة الجزائر ومظاهر السيادة.

– كتاب علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا ليحي بوعزيز وكتاب الجزائر وأوروبا لجون.ب. وولف الذي عربه أبو القاسم سعد الله، وكتاب شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية لمولود قاسم نايت بلقاسم، الذين استفدت منهم في الفصل المتعلق بالعلاقات السياسية والحملات الأوروبية العسكرية على الجزائر.

الصعوبات المعترضة:

من الطبيعي أن يواجه الباحث العديد من الصعوبات في كل مراحل إعداد بحثه، ومن الصعوبات التي واجهتني لإنجاز هذه الدراسة أذكر:

صعوبة ترجمة الكتب الأجنبية المتخصصة، وصعوبة فرز المادة العلمية نظرا لتداخلها وتشابكها إضافة إلى نقص الخبرة والتجربة في ميدان البحث العلمي.

1- المغرب الأوسط وضعف الكيان السياسي:

كانت منطقة المغرب الإسلامي تعيش مرحلة من الوحدة والقوة تحت قيادة دولة الموحدين إلى غاية القرن الثالث عشر ميلادي وانضم إليها في هذه الفترة إقليم الأندلس وصار تابعا لها[1]، وعندما انهارت دولة الموحدين شهد المغرب الإسلامي حالة من التفكك الداخلي فظهرت ثلاث إمارات مستقلة، إمارة بني عبد الواد الزيانيين وعاصمتها تلمسان بالمغرب الأوسط وإمارة بني حفص بالمغرب الأدنى وإمارة بني مرين بالمغرب الأقصى[2]، وتميزت علاقات هذه الإمارات بالصراع والنزاعات المستمرة فقد وجد الزيانيون أنفسهم بين أطماع الحفصيين من الشرق وأطماع المرينيين من الغرب[3].

وبالرغم من أن الزيانيين تمكنوا من الحفاظ على ملكهم لمدة ثلاث قرون إلا أن عرشهم ظل مهددا خاصة من طرف المرينيين الذين سلبوا منهم السلطة عدة مرات، كما دب فيها الصراع بين أفراد الأسرة الحاكمة وظهر التنافس بينهم وقد أشار مولاي بلحميسي إلى هذا الضعف في قوله: "... نشب الخلاف بينهم حول العرش فانقسموا بين طامع في الملك ومعارض له وانهمكوا في الدسائس وربط المؤامرات، فأصبحت الحكومة المركزية بدون سلطة وبدون صلة بالجهات الباقية منها..."[4].

إن الصراع على العرش داخل الأسرة الزيانية كان سببا في كل التطورات التي عرفتها الجزائر أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر ميلادي، ومن المظاهر التي تؤكد حالة الضعف في المغرب الأوسط تدخل الدول المجاورة وتقلص مناطق سيطرة وسلطة

---

[1]- رأفت الشيخ: تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1994م، ص 374.

[2]- أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي: الثغر الجماني في إبتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم: المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013م، ص ص 454- 455.

[3]- أمبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989م، ص 489.

[4]- مولاي بلحميسي: نهاية دولة بني زيان، مجلة الأصالة، العدد 26، الجزائر، 1975م، ص ص 100- 106.

الدولة الزيانية حيث أصبحت لا تشمل إلا مدينة تلمسان والمناطق القريبة منها، كما أن الصراع الداخلي قد شجع الدول المجاورة التي كانت لها أطماع سابقة في أراضي الدولة الزيانية شرقا وغربا فقد سعى الحفصيون إلى توسيع نفوذهم في المناطق الشرقية خاصة قسنطينة وبجاية، أما الدولة المرينية في المغرب الأقصى فقد سيطرت على أغلب المناطق الغربية للدولة الزيانية كما كان لهم دور واضح في الصراع الداخلي[1].

إن ضعف الحكومة المركزية وعدم تمكن السلطة الزيانية من بسط نفوذها على المناطق الداخلية نتج عنه ظهور زعامات محلية تمثلت في سيطرة شيوخ القبائل والعروش الكبيرة على مناطق تواجدها وتحويلها لإمارات مستقلة مثل إمارة كوكو في منطقة القبائل والدواودة في الزاب والحضنة وبني جلاب في تقرت[2]، مما ساهم في تفكك الدولة الزيانية وهذا ما سهل في ظهور الأطماع الأجنبية وخاصة الإسبان.

2- العدوان الإسباني على المغرب الأوسط :

من الأحداث البارزة التي عرفتها شبه جزيرة إيبيريا الوحدة الإسبانية بعد انضمام دولة أرجونه ودولة قشتالة في سنة 1469م، وبهذا أصبحت إسبانيا دولة أوروبية عظمى قوية في البر والبحر[3]، وكان لسقوط غرناطة في يد الإسبان عام 1492م بداية مرحلة جديدة في برنامج التوسع الإسباني[4].

---

[1]- محمد السعيد بو بكر: العلاقات السياسية الجزائرية الإسبانية خلال القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر ميلادي (1119-1206هـ/1708-1792م)، مذكرة شهادة ماجستير تخصص التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2011م، ص ص 20- 25.

[2]- عائشة غطاس وأخريات: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر،2007م، ص 11.

[3]- شوقي عطا الله جمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1977م، ص 77.

[4]- امبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3،مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964م، ص 19.

لقد أخذت الحروب الإسبانية صبغة دينية صليبية وذلك نظرا للدور الذي قام به رجال الكنيسة التي اعتبرت المعركة خاصة بها[1]، ورغبة في محاولة تنصير المسلمين وإبعاد حدود الإسلام قامت إسبانيا في أواخر القرن الخامس عشر وطول القرن السادس عشر بالتدخل في البلاد الإسلامية بالشمال الإفريقي، وذلك لأن الإسبانيين لم يستطيعوا التخلص من احتلال العرب لبلادهم إلا بعد كفاح عنيف، لذلك رأت إسبانيا أن نقل الحرب إلى بلاد المغرب أمر ضروري وإستراتيجي بهدف تطويق بلاد المغرب خوفا من إعادة الكرة لأنهم لم ينسوا أن الفتح الإسلامي للأندلس كان من المغرب[2].

كان الإسبان يحاولون إعادة أمجاد وممتلكات الإمبراطورية القديمة وصاروا لا يتحملون رؤية دول أخرى تنازعهم السيادة شرقا وغربا، فالتمكن من احتلال المغرب العربي يجعل الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط بحرا إسبانيا بحتا[3].

2- 1- التحرشات الإسبانية على السواحل الجزائرية:

استغل الإسبان حالة التفكك والضعف التي كانت تعاني منها الدولة الزيانية لاحتلال مواقع ومدن عديدة جزائرية في مطلع القرن السادس عشر ميلادي، كان أولها المرسى الكبير في سنة 1505م، وفي سنة 1509م تم احتلال مدينة وهران، كما أرغمت كل من مستغانم وتنس والجزائر ودلس على الاستسلام ودفع الضرائب[4]، وأقيمت على صخرة الجزائر قلعة إسبانية والتي تعرف بصخرة البنيون لصد هجمات البحارة المسلمين ولمراقبة النشاط البحري لمدينة الجزائر، كما فرضت على سالم التومي حاكم مدينة الجزائر عقد هدنة معها تدوم

---

[1]- أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492- 1792، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976م، ص 81.

[2]- عائشة غطاس وأخريات: مرجع سابق، ص 14.

[3]- أحمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص ص 88- 89.

[4]- محمد العروسي المطوي: الحروب الصليبية في المشرق والمغرب، ط2، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، تونس، 1982م، ص 261.

عشرة سنوات ودفع الجزية للملك الإسباني، كما احتل الإسبان مدينة بجاية سنة 1510م وعجزت السلطة الزيانية عن حمايتها[1].

هكذا استطاعت إسبانيا في ظرف قصير (1505م- 1511م) أن تطوق الساحل الجزائري عن طريق احتلالها للنقاط الإستراتجية، وهو ما دفع السكان الجزائريين إلى الاستنجاد بالعثمانيين عند ظهور الإخوة بربروس بسواحل المغرب الإسلامي[2].

3- ظهور الإخوة بربروس واستنجاد الأهالي بهم:

لقد ذاعت أصداء الإخوة بربروس[3] في الجزء الغربي للبحر الأبيض المتوسط حين كانوا يعملون على إنقاذ مسلمي الأندلس الفارين عقب سقوط غرناطة وقد اتخذوا من جزيرة جربة التونسية قاعدة خلفية لهم[4]، وكان أول من استنجد بالإخوة بربروس هم علماء وأعيان مدينة بجاية في سنة 1512م، وقد توجه إليها الإخوة وحاصروها لكنهم اضطروا للتراجع والعودة إلى تونس فاقدا عروج ذراعه إثر إصابة أصيب بها أثناء المعركة[5]، وبعد سنتين من ذلك تمكن الإخوة من تحرير مدينة جيجل سنة 1514م واتخذوها قاعدة لهم ومنها واصلوا نشاطهم الجهادي.

حاول عروج تحرير بجاية من جديد في سنة 1515م بمساعدة القبائل الجبلية وتمكن من الإستيلاء على إحدى القلعتين التي بناها الإسبان وحاصر بجاية والقلعة الثانية لكنه لم يوفق

---

[1]- أحمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص 126.

[2]- عائشة غطاس وأخريات: مرجع سابق، ص 17.

[3]- بربروس: أي أصحاب اللحية الشقراء، وهي تسمية أطلقها الأوروبيون على الأخوين عروج وخير الدين، للمزيد ينظر: عزيز سامح التر: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1989، ص 41.

[4]- محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب: تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع،الأردن، 1989م، ص 27.

[5]- عزيز سامح التر: مرجع سابق، ص 45.

في تحريرها لأن تلك القبائل انصرفت دون استئذانه لزرع الحقول فاضطر عروج إلى الانسحاب لمدينة جيجل[1].

وبعد وفاة الملك الإسباني في 23 جانفي 1516م أراد أهل الجزائر أن يتخلصوا من قيود الهدنة التي أمضوها معه فبعثوا إلى مدينة جيجل وفدا يطلب المساعدة والعون من الأخوين، وقد لبى عروج النداء وحاول تحرير حصن البنيون لكن ضعف المدفعية حال دون ذلك في حين تمكن عروج من قتل سالم التومي الذي استعان بالإسبان[2].

أثار مجيء الإخوة بربروس حفيظة الإسبان فسيروا حملة عسكرية ضد مدينة الجزائر في نفس السنة 1516م لكن بعد يومين من الإنزال استطاع عروج إلحاق الهزيمة بهم، وبعد هذا الانتصار استنجد أبو زيان الذي كان في سجن عمه أبو حمو الثالث الزياني وسكان مدينة تلمسان بعروج فسار إليها مع أخيه إسحاق وترك أخاه خير الدين في مدينة الجزائر، وفي طريقه استولى على قلعة بني راشد وترك بها أخاه إسحاق على رأس حامية من الجنود، والتقى بجيش أبو حمو بسهل سيدي بلعباس وهزمه وفر هذا الأخير إلى مدينة وهران للاحتماء بالإسبان[3].

استنجد السلطان الفار بالإسبان ولم يترددوا في تلبية طلبه لأنهم انزعجوا من قوة وتنامي نفوذ الإخوة بربروس فقاموا بتجهيز حملة لمساعدته على استرداد تلمسان، حيث كانت البداية بحصار قلعة بني راشد وانتهى الأمر بالقضاء على الحامية العثمانية وعلى أخ عروج إسحاق

---

[1]– بسام العسلي: خير الدين بربروس والجهاد في البحر 1470– 1547، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت، 1980م، ص 91.

[2]– علي محمد محمد الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، 2001م، ص ص 209– 210.

[3]– خير الدين بربروس: مذكرات خير الدين بربروس، تر: محمد دراج، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ص ص 86 – 92.

في جانفي 1518م[1]، وبعد ذلك قام بتسيير حملة جديدة للسيطرة على تلمسان وعند اقترابه قام أتباع أبو حمو بفتح المدينة للغزاة فاضطر جيش عروج إلى الانسحاب من تلمسان، وقد اكتشف القائد الإسباني انسحاب عروج فقام بملاحقته إلى غاية استشهاده في صائفة 1518م[2].

بعد هذا الانتصار الكبير للإسبان قرروا القضاء على خير الدين المتواجد بمدينة الجزائر بالاتفاق مع السلطان الزياني أبو حمو الثالث على قيامه بالتقدم بقواته برا بينما يقوم الإسبان بإنزال قواتهم بحرا، على هذا الأساس سيروا حملة في سنة 1519م إلا أنها باءت بالفشل والهزيمة أمام قوات خير الدين.

4- إلحاق الجزائر بالخلافة العثمانية:

وجد خير الدين نفسه بعد مقتل أخيه في موقف حرج للغاية فقد أدرك في الحال ضعف موقفه السياسي ومركزه الحربي، فالأعداء يحيطون به من كل جانب ففي الغرب بقايا بني زيان في تلمسان وحلفائهم الإسبان في وهران وفي الشرق بني حفص أما في الداخل فقد تمردت عليه كل من تنس وشرشال وبلاد القبائل، وكان كل طرف يسعى للإطاحة به كما أنه قد واجه نقصا في السلاح والعتاد[3].

ولا ريب أن هذا الوضع الصعب الذي أصبح عليه خير الدين دفع به إلى التطلع صوب الشرق ففي هذه الأثناء كانت الإمبراطورية العثمانية في أوج توسعها[4]، فبعد صراع مرير مع الإمبراطورية البيزنطية استطاعت تحقيق انتصار كبير بفتح القسطنطينية سنة 1514م على

---

[1]- محمد بن يوسف الزياني: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تحقيق وتعريب: المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013م، ص 189.

[2]- عائشة غطاس وأخريات: مرجع سابق، ص 24.

[3]- أمبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مرجع سابق، ص 51.

[4]- تيسير جبارة: تاريخ الدولة العثمانية 1280م- 1924م، عمادة البحث والدراسات العليا، فلسطين، 2015م، ص 129.

يد محمد الفاتح ثم توالت انتصارات الجيش العثماني حيث حققوا انتصارا ضد الفرس سنة 1514م ثم في سوريا سنة 1515م ثم في مصر سنة 1517م[1].

وجه أعيان مدينة الجزائر رسالة إلى السلطان سليم الأول يناشدونه فيها الحماية والانضمام إلى الدولة العثمانية وتعد هذه الرسالة أول وثيقة في العلاقات بين الطرفين[2]، ونجحت البعثة الجزائرية في تحقيق أهدافها إذ سارع السلطان سليم الأول إلى منح رتبت بايلرباي إلى خير الدين وقام بإرسال نحو 2000 جندي مسلح بالبنادق وعدد من رجال المدفعية وفتح باب التطوع للراغبين من أهالي الأناضول في الذهاب إلى الجزائر[3].

لقد أعطى الحكم العثماني للجزائر اسمها الحديث التي بدأت تعرف به منذ ذلك التاريخ بعد أن كان مقتصرا على المدينة فقط التي أصبحت مركزا للحكم، كما أدخل العثمانيون مفهوم الحدود السياسية إلى المغرب العربي بعد القضاء على الفوضى الداخلية التي كانت سائدة في أغلب مناطق الجزائر وتوحيد القوى لمواجهة الخطر الأوروبي المحيط بهم[4].

أعلنت تبعية الجزائر رسميا للدولة العثمانية بمنح خير الدين لقب البايلرباي[5]، وبذلك تكونت إيالة الجزائر ودعي للسلطان العثماني على المنابر وضربت السكة باسمه وخضعت إدارة الجزائر لإدارة خاصة ضمن منظومة أوجاق الغرب، وبذلك نظم خير الدين الجزائر بعد أن أصبحت إيالة عثمانية تنظيما عسكريا وسياسيا[6].

---

[1]– عائشة غطاس وأخريات: مرجع سابق، ص 24.

[2]– المرجع نفسه، ص25.

[3]– آرجمنت كوران: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، تر: عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970م، ص22.

[4]– مؤيد محمود حمد المشهداني وسلوان رشيد رمضان: أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518م – 1830م، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد5، العدد16، جامعة تكرت، 2013م، ص417.

[5]– محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت، 1981 ، ص 231.

[6]– مؤيد محمود حمد المشهداني وسلوان رشيد رمضان: مرجع سابق، ص 418.

1- التنظيم السياسي والإداري:

بعد انضمام الجزائر إلى الدولة العثمانية تمتعت في ظل هذه الحماية بمكانة مرموقة وهيبة دولية وتوطدت ركائز الحكم فيها وانتشر الأمن بربوعها، وقد كانت سلطة حاكم الجزائر في بداية العهود الأولى تشمل ولايتي تونس وطرابلس ولكل منهما حاكم تحت نظر حاكم الجزائر[1]، ثم اقتصرت السلطة على الجزائر وكان حكامها يدينون بالطاعة للخليفة ويقتبسون النظم من الخلافة العثمانية في تحديد الوظائف، بالإضافة إلى الإبقاء على الطابع المحلي كما استندت على مقومات القانون الإسلامي بالإضافة إلى العادات والعرف لكن في ما بعد اتجهت إلى اكتساب شخصية متكاملة[2].

1-1 التنظيم السياسي:

اتصف نظام الحكم الذي عرفته بلاد الجزائر أثناء العهد العثماني بتعاقب عدة أنظمة سياسية عبر فترات تاريخية محددة قسمت إلى أربعة مراحل[3]:

أ - مرحلة البايلربايات (1518م/1587م): بدأت هذه الفترة باستقرار الحكم العثماني في الجزائر وهي أزهى العهود، تميزت بكثرة الأعمال العمرانية والتنظيم الإداري والبحري وكانت السلطة في يد رياس البحر، ومن أبرز آثارها توحيد الجزائر سياسيا.

ب - مرحلة الباشوات (1587م/1659م): ترأس الجزائر في هذه المرحلة والي تعينه الحكومة العثمانية لمدة ثلاث سنوات يمنح لقب الباشا، وتميزت هذه الفترة بازدهار البحرية الجزائرية كما سمحت الحكومة العثمانية بدخول الامتيازات الأجنبية إلى الجزائر.

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي البوعبدلي: الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984م، ص 16.

[2]- كليل صالح: سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الإسباني لاحتلال المغرب الأوسط، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، تخصص حديث ومعاصر، جامعة باتنة،2007م، ص 154.

[3]- أحمد السليماني: النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر،1993م، ص ص 10-17.

ج – مرحلة الآغاوات (1659م/1671م): قرر الديوان إلغاء منصب الباشا وإسناد السلطة إلى قادة الأوجاق[1] وجعلوا مدة حكمهم لا تتجاوز سنتين، تميزت هذه الفترة بالاضطرابات في الحكم وفوضى في شؤون البلاد وبالمحاولات المستمرة لفصل الجزائر عن الحكم العثماني.

د – مرحلة الدايات (1671م/1830م): وهي فترة طويلة استمرت دون انقطاع تميزت بعودة رياس البحر وذلك بانتخاب داي يحكم البلاد من قبل المجلس، وعرفت الجزائر في هذه المرحلة مقومات السياسة وتمتعت بالاستقلال الفعلي عن الدولة العثمانية.

إن تعاقب أنظمة الحكم وما صاحبها من تطور في المؤسسات الإدارية جعل الدولة الجزائرية ولاسيما في الفترة الأخيرة من حكم الدايات تتميز عن باقي أقاليم الإمبراطورية العثمانية بكيانها المتميز بإدارة منتظمة وحدود معترف بها وروابط متفق عليها مع باقي الدول، حيث أصبحت الجزائر دولة ذات سيادة لها كامل الصلاحيات في توقيع المعاهدات مع الدول الأوروبية دون الرجوع إلى الباب العالي[2].

1 –2– التنظيم الإداري:

عرف الجهاز الإداري للجزائر في العهد العثماني تطورا ملحوظا وذلك منذ استقرار الحكم العثماني بالجزائر حتى أن استكمل تنظيماته واستقرت أجهزته مع نهاية القرن الثامن عشر ميلادي، حيث أصبحت السلطة التنفيذية بيد الداي الذي يساعده في تنفيذ مهامه الإدارية وإصدار أوامره وتعليماته ديوان خاص يتشكل من مجموعة من موظفين ساميين[3].

---

[1]– أوجاق: كلمة تركية لها عدة معان، أطلقت على صنف من الجند كالسباهية وهم فرقة من العساكر في الجيش الإنكشاري، للمزيد ينظر: سهيل صبان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض،2000م، ص 42.

[2]– بسام العسلي: الجزائر والحملات الصليبية (1547م– 1791م)، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت،1986م، ص71.

[3]– نصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي: مرجع سابق، ص16.

- الديوان:

أ – الديوان الكبير: هو امتداد لمجلس أعيان مدينة الجزائر يضم ضباط وقادة الجند وممثلي السلطة الدينية وممثلين عن طائفة رياس البحر وعدد من أعيان المدينة، يضم ما يقارب ألف شخص ويترأسه القائد الأعلى للجيش الإنكشاري ويجتمع أعضاؤه أربع مرات في الأسبوع، ويمثل الديوان المجلس الأعلى للحكومة الجزائرية المكلف بمراقبة جميع أعمال الحكومة[1].

ب– الديوان الصغير: يتكون من 35 عضوا يضم كبار ضباط الإنكشارية ويترأسه الباشا ويعد بمثابة مجلس الوزراء، وتتسم دوراته بالمساواة الكاملة لأعضائه في المناقشة والتصويت وتسجل كل قراراته.

- الداي: رئيس الدولة والمسؤول الأول عن السياسة الداخلية والخارجية للجزائر يمارس كل صلاحيات السلطة السياسية المتمثلة في تطبيق القوانين المدنية والعسكرية وتوقيع المعاهدات واختيار الوزراء وحكام المقاطعات والإشراف الشخصي على مراقبة إيرادات الدولة وخزينتها، ويتم تعين الداي من طرف الديوان وبعد عملية تنصيبه تتم تزكيته من طرف الباب العالي[2].

- الخزناجي: وزير المالية والمسؤول عن خزينة الدولة يشرف على الإنفاق ويراقب السكة.

- الآغا: قائد فرقة الإنكشارية وفرسان المخزن والصبايحية يتلقى أوامره مباشرة من الداي ويتمتع بالسلطة المطلقة على المناطق الداخلية.

- خوجة الخيل: المشرف على أملاك الدولة والمسؤول الأول عن جمع الضرائب وصيانة أملاك الدولة والاتصال بالقبائل عند تعاملها مع الحكومة خاصة في تمويل الجيش أثناء الحرب.

---

[1]– عائشة غطاس وأخريات: مرجع سابق، ص ص 112–113.

[2]– أحمد السليماني: مرجع سابق، ص 19.

– بيت مالجي: المسؤول عن جميع المسائل المتعلقة بالورثة وتحديد نصيب خزينة الدولة من الميراث والأملاك التي تصادر بسبب عزل الموظفين أو وفاتهم أو غيابهم الدائم.

– وكيل الحرج: وزير البحرية وهو المكلف بالشؤون البحرية والعلاقات الخارجية وبكل ما يتعلق بالتسليح والتحصينات كما يراقب النشاط البحري[1].

– الكتاب الأربعة : تزايد نفوذهم واكتسبوا مرتبة سامية في جهاز الدولة وهم المكتباجي المشرف على سجلات الدولة والدفتردار مراقب مخازن الدولة ووكيل الحرج الصغير المكلف بحفظ سجلات غنائم الجهاد البحري والرقمجي المشرف على سجلات الشؤون الخارجية.

إضافة إلى مجموعة من الموظفين القائمين على تسيير المدينة أمثال مجموعة الخوجات ومجموعة القياد والشيخ الناظر المشرف على الأحباس والمزوار المكلف بأمن الشوارع[2].

1-2-2 النظم الإدارية:

بعد قيام الدولة الجزائرية بصفة رسمية وقصد تحقيق الانسجام أكثر في الوظائف قسمت الجزائر إداريا إلى[3]:

– دار السلطان: مقاطعة إدارية توجد بالجزائر العاصمة ونواحيها ويوجد بها مقر رئيس الدولة تمتد من مدينة دلس شرقا إلى مدينة شرشال غربا ومن الجنوب بايليك التيطري.
– بايليك الشرق: أكبر المقاطعات الموجودة في الجزائر يمتد من الحدود التونسية شرقا إلى بلاد القبائل غربا ومن البحر المتوسط شمالا إلى الصحراء جنوبا وعاصمته قسنطينة.
– بايليك الغرب: كانت عاصمته مازونة ثم معسكر ثم وهران بعد تحريرها سنة 1792م يمتد

---

[1]– نصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي البوعبدلي: مرجع سابق، ص ص17– 18.
[2]– المرجع نفسه، ص 19.
[3]– مؤيد محمود حمد المشهداني وسلوان رشيد رمضان: مرجع سابق، ص418.

من الحدود المغربية غربا إلى التيطري شرقا ومن البحر المتوسط شمالا إلى الصحراء جنوبا.

– بايليك التيطري: عاصمته المدية يحده من الشمال سهل المتيجة ومن الجنوب الصحراء ومن الشرق الزاب والغرب معسكر وهو من أصغر البايالبك وأكثرها ارتباطا بالسلطة.

– موظفو الإدارة المحلية: يأتي في المقام الأول الباي ممثل سلطة الداي في البايلك الذي يقوم بالحفاظ على الأمن وإبقاء الاتصال بمركز السلطة وتوفير موارد الخزينة، ويساعده في مهامه مجموعة من الموظفين يشكلون ديوان البايليك وهم الخليفة الذي ينوب الباي ويخلفه عند غيابه والباش خزناجي الذي يشرف على مصادر دخل البايليك وآغا الدايرة قائد الحامية التركية بالبايليك وشيخ البلد المكلف بالحفاظ على أملاك الدولة وتوفير الخدمات الضرورية للحامية التركية[1].

2- التنظيم القضائي للدولة:

كان النظام القضائي في الجزائر خلال العهد العثماني متصلا بالحاكم إذ يعد مصدر السلطة السياسية والقضائية[2]، وكانت هذه الأخيرة تشتمل على محكمتين ومكونة من قاضيين ومفتيين أحدهما مالكي والآخر حنفي، ورغم اختلاف المذهبين فقد كانت الفئات الاجتماعية حرة في اختيار المحكمة التي يتجهون إليها[3].

2-1- مؤسسات القضاء في الجزائر خلال العهد العثماني:

أ – مؤسسة الجماعة: كانت مؤسسة الجماعة على قدر كبير من الهيبة والوثوق في أعيانها وأشرافها تتم خلالها عمليات الصلح بين الأفراد والجماعات.

---

[1]– عائشة غطاس وأخريات: مرجع سابق، ص ص 184- 185.

[2]– مؤيد محمود حمد المشهداني وسلوان رشيد رمضان: مرجع سابق، ص429.

[3]– حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تحقيق محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006م، ص 72.

ب – القاضي الشرعي: يعتبر الداي من الناحية المعنوية القاضي الأعلى للبلاد ويتولى شخصيا تعيين القاضي الشرعي لمدينة الجزائر بينما يتولى البايات تعيين قضاة الشرع في المقاطعات، ويساعده في مهامه الكتاب والشواش لتأمين جلسات المحاكمة.

ج – المحكمة الشرعية: تنقسم إلى محكمتين هما المحكمة الشرعية المالكية يرأسها قاض مالكي والمحكمة الشرعية الحنفية يرأسها قاض حنفي، ويساعد كل قاضي في محكمته عدد من العدول يتولون تحرير العقود ومحاضر النزاعات والتحقيق في المسائل القضائية.

د – المجلس العلمي: ويسمى بالمجلس الشريف يضم قاضيين حنفي ومالكي ومفتيين حنفي ومالكي وضابط عسكري يعقد اجتماعاته في المسجد الجامع بعاصمة الإقليم، ويلعب المجلس العلمي في الكثير من الأحيان دور المحاكم الابتدائية كما يعتبر محكمة استئنافية في حالة طعن المدعي في حكم قاضي الجماعة.

هـ – مجلس الداي أو الباشا: ويضم نفس تركيبة المجلس العلمي للمقاطعات وهو بمثابة أكبر مجلس في الجزائر خلال العهد العثماني، ترفع إليه القضايا التي لم تحل على مستوى المجالس العلمية بالأقاليم الثلاثة، فهو بمثابة المحكمة العليا يكون فيها الحكم نهائيا غير قابل للاستئناف[1].

3- التنظيم المالي والاقتصادي:

من المعروف أن كل دولة تكمن قوتها أساسا في صحة مؤسساتها الاقتصادية التي تعطي لها نوع من الاستقرار والأمن، وهذا حال الجزائر التي عمل حكامها خلال ثلاثة قرون على ازدهار الدولة عن طريق إنشاء مؤسسات مالية تمولها مصادر متنوعة كالتجارة والصناعة والزراعة والضرائب بمختلف أنواعها والغنائم البحرية، زيادة على المساعدات المقدمة من قبل

[1]– مصطفى عبيد: القضاء بالجزائر خلال العهد العثماني، مجلة العصور الجديدة، العدد 11–12، جامعة وهران، الجزائر، فيفري 2014م، ص ص 218– 220.

الدولة العثمانية[1]، ويمكن إجمال الوضع الاقتصادي وتنظيماته على البعد التالي:

3-1- النشاط الاقتصادي:

عرفت الجزائر في العهد العثماني نشاطا زراعيا في معظم المناطق الداخلية حيث مثلت الزراعة المورد الرئيسي لمعظم السكان، ويقوم هذا النشاط على نظام الملكية الخاصة وملكية الدولة والأراضي المشاعة والموقوفة، أما النشاط الصناعي فقد عرف ازدهارا بعد هجرة الأندلسيين الذين نقلوا صناعتهم إلى الجزائر حيث تخصصوا في صناعة الأسلحة والبارود أما الأهالي فقد مالوا إلى المنسوجات الصوفية فيما اختص اليهود بالنقش على الحلي، كما أدى الجهاد البحري إلى الاعتناء بصناعة السفن ومختلف المراكب[2]، في حين عرف النشاط التجاري ازدهارا كبيرا سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي فالتجارة الداخلية تمركزت في المدن الكبرى مثل قسنطينة والجزائر وفي الأسواق الأسبوعية والسنوية في الأرياف والبوادي وفيها كل ما يحتاج إليه السكان من منتجات محلية أو مستوردة[3]، أما التجارة الخارجية فكانت تعتبر مصدرا هاما في تنمية الخزينة وكانت تتم عن طريق الموانئ مع دول البحر المتوسط سواء الإسلامية منها أو الأوروبية أو مع دول إفريقيا عن طريق القوافل[4].

3- 2 النظام المالي:

كان النظام المالي يقوم على تنظيم محكم لمصادر الدخل ووجوه الإنفاق ويخضع لإجراءات فعالة لضبط حسابات الخزينة العامة التي أصبحت العصب الحساس لنظام الحكم بالجزائر، وقد كانت عملية إصدار العملة تتم بأمر من الداي وبإشراف من الخزناجي[5].

---

[1]- صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي 1514- 1830، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص ص 335-338.

[2]- المرجع نفسه، ص 339.

[3]- محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982م، ص64.

[4]- المرجع نفسه ، ص 65.

[5]- ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي: مرجع سابق، ص 26.

أما مصادر الأموال التي تجمعت في خزينة الجزائر طيلة العهد العثماني فهي متعددة ومتنوعة نذكر منها غنائم العمليات البحرية وبالخصوص الجهاد البحري ومساهمة البايالليك السنوية والفصلية وضرائب القطاع الفلاحي وغرامات سكان الأرياف ورسوم سكان المدن وعوائد النقابات المهنية والطائفية.

3- 3 النظام الضريبي:

تتمثل الضرائب في رسوم تؤخذ من القطاع الريفي مثل العشور التي تفرض على الملكيات الخاصة ونظام الخماسة في أراضي البايليك وضريبة اللزمة أو المعونة على أراضي العرش، وأخرى تتعلق بنشاطات الحياة الاقتصادية في المدن وما يشملها من ضرائب تمس التبادل الداخلي والخارجي مثل الرسوم المفروضة على سكان المدن ونقاباتهم المهنية وحقوق الالتزام والتنصيب ورسوم الجمارك ومكس الأسواق[1].

4- نظام الجيش والبحرية:

تشكل المؤسسة العسكرية العمود الفقري الذي يقوم عليه الحكم العثماني بالجزائر حيث تعمل على حفظ الأمن ومراقبة النشاط الاقتصادي والتعامل الاجتماعي، وتعود الكلمة العليا للنظام العسكري إلى الديوان والتصرف الفعلي إلى البايلرباي ثم الباشا ثم الأغا ثم الداي حسب فترات الحكم[2]، وقد استطاعت المؤسسة العسكرية أن تحافظ على نظام الحكم الذي حال دون إحداث قطيعة مع الدولة العثمانية، بل عملت على تحويل تبعية الجزائر للدولة العثمانية إلى الاستقلال الفعلي وفرض نوع من توزيع المسؤولية في إطار الديوانين الكبير والصغير ثم حصرها في شخص الداي ومساعديه لان ذلك يساعد على اتخاذ الإجراءات

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800م- 1830م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م، ص ص 87- 98.

[2]- ناصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م، ص 170.

الضرورية التي كانت تفرضها العلاقات الدولية المضطربة وتتطلبها الأوضاع الداخلية[1].

4- 1 الجيش البري:

عرفت الجزائر إبان الحقبة العثمانية تنظيما عسكريا يشبه إلى حد ما التنظيم المعمول به في الدولة العثمانية، فالجيش الإنكشاري الذي لم يكن معروف في الجزائر أدخل إليها مع إرسال أول دفعة من الجند الجديد في بداية القرن السادس عشر ميلادي[2]، وكان التجنيد يتم بطلب من الداي ويكلف بالمهمة وكلاء الجزائر المقيمين بمدن آسيا الصغرى أو جزر بحر إيجة أو وفود من أفراد الجيش وشملت عملية التجنيد كل المقاطعات التابعة للدولة العثمانية، وضمت صفوف إنكشارية الجزائر عناصر أخرى أتت من تونس وطرابلس وليفورنه خاصة في الأعوام الأخيرة حين قل التجنيد من الأراضي العثمانية، وتنقسم الإنكشارية في الجزائر إلى فرق ووحدات صغيرة تسمى أوجاق وقد بلغ عددها في مدينة الجزائر 424 أوجاقا[3].

4- 2 القوات البحرية:

تكونت النواة الأولى للبحرية الجزائرية من الذين جاء بهم الإخوة بربروس من بحارة وسفن من المشرق بعد أن أقام الإخوة سلطتهم في الجزائر، وقد اهتم الحكام بتنمية وتطوير هذه النواة من الناحية المادية والبشرية فأصبحت البحرية الجزائرية بفضل جهود التصنيع ووجود ميناء يتوفر على عشرات السفن وطاقم مدرب تدريبا جيدا قادرة على الصمود ومقاومة الحملات الصليبية وفرض سيادة الدولة على البحر[4].

أ - **طائفة رياس البحر:** كانت التركيبة البشرية للبحرية الجزائرية غنية ومختلفة المشارب يوحدها الجهاد في سبيل الله، وقد تكونت من خليط من العناصر المحلية إضافة إلى أعلاج

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق، مرجع سابق، ص 171.

[2]- عائشة غطاس وأخريات: مرجع سابق، ص 69.

[3]- المرجع نفسه، ص 72.

[4]- جمال الدين سهيل: ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 11هـ/17م، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 13، قسم التاريخ المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011م، ص 140.

أوروبا الذين أسلموا وانظموا إلى بحرية الجزائر ويضاف إليهم بحارة من المشرق الإسلامي وآخرون وفدوا من الأندلس، ولم يكن رجال طائفة رياس البحر بحارة عاديين باعتراف الكتاب الغربيين الذين أبهرتهم شجاعتهم ونظامهم فيذكر هايدو"Haedo" أن رجال البحرية الجزائرية كانوا يجوبون البحار دون خوف ويسخرون من السفن المسيحية[1]، ويقول دي غرامون" De Grammont " أن رياس الجزائر لا نظير لهم في الحرب التي كانوا يخوضونها[2]، وقد عرفت طائفة رياس البحر أحسن أوقاتها خلال القرن 16م حيث سيطرت على المجال السياسي، وقد برز البايلربايات من الرياس ليس فقط في المجال الإقليمي وإنما في المجال المتوسطي أمثال خير الدين وصالح رايس وعلج علي وتزايد نفوذهم بسبب أرباح الجهاد البحري.

ب – الأسطول الجزائري:

لقد شهد الأسطول البحري الجزائري تطورا ملحوظا في القرن السادس عشر، حيث عرفت البحرية الجزائرية تنوعا في السفن الحربية والتي من بينها المركب والغيلوطة والفرقاطة[3]، وكانت تلك السفن خليط من كل نوع منها ما يصنعه الجزائريون في ورشاتهم ومنها ما يؤخذ من البحر من المراكب الحربية والتجارية التي يدخلون عليها الإصلاحات والتعديلات، وبهذا فقد ساهمت الغنائم البحرية في التصاعد المستمر لعدد قطع الأسطول الجزائري. وإن من مظاهر قوة البحرية الجزائرية في العهد العثماني المداخيل المعتبرة للخزينة بسبب

---

[1]– F.D.De Haédo : Histoire Des Rois D'Alger, Traduit et Annoté par : H.D.De Grammont, Adolphe Jourdan, Libraire-éditeur, Paris,1881,p177.

[2]– H.D.De Grammont : Histoire D'Alger sous la Domination Turque (1515-1830), Ernest Leroux, Editeur, Paris, 1887, p50.

[3]– عائشة غطاس وأخريات: مرجع سابق، ص 98.

أرباح الجهاد البحري من حمولات السفن بالغنام ومبالغ افتداء الأسرى والإتاوات الإلزامية التي تدفعها الدول الأوروبية مقابل حماية سفنها[1].

5- رموز السيادة الجزائرية:

5- 1- الحدود الجغرافية للقطر الجزائري:

لقد أعطى الحكم العثماني للجزائر اسمها الحديث بعدما كان مقتصرا على المدينة التي أصبحت مركزا للحكم، وأدخل مفهوم الحدود السياسية إلى المغرب العربي الحديث ما نتج عنه وضع أسس كيان سياسي موحد على أرض الجزائر[2].

وسنحاول فيما يلي ذكر الحدود الجغرافية للقطر الجزائري من خلال ما ورد عن المؤرخين:

يذكر أحمد توفيق المدني في كتابه "جغرافية القطر الجزائري" بأن الحد الطبيعي الوحيد للجزائر هو الحد الشمالي المتكون من ساحل البحر الأبيض المتوسط، أما الحد الشرقي فهو خط وضعي سياسي لا يعتمد على أي فاصل طبيعي قام الأتراك برسمه للفصل إداريا بين الجزائر وتونس، أما الحد الغربي فهو من وضع الأتراك والمغاربة للفصل إداريا بين الجزائر ومملكة الأشراف، أما الحد الجنوبي فيتمثل في الصحراء الكبرى[3].

ويذكر وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816- 1824) في مذكراته بأن حد مملكة الجزائر من الغرب إمبراطورية المغرب وشمالا البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق الأراضي التونسية ومن الجنوب الصحراء الكبرى[4].

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م، ص ص 93-97.

[2]- مؤيد محمود حمد المشهداني وسلوان رشيد رمضان: مرجع سابق، ص 416.

[3]- أحمد توفيق المدني: جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية، مطبعة الشريف، (د.م)، 1948م، ص 7.

[4]- وليام شالر: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر(1816- 1824)، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص27.

ويذكر العالم الألماني هابنسترايت من خلال رحلته إلى الجزائر أن مملكة الجزائر يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الغرب مملكة فاس ومن الشرق مملكة تونس وأما في الجنوب فتوجد جبال الأطلس[1].

نستنتج مما سبق بأن جميع المواقف تتفق بأن هناك حدود سياسية للجزائر معترف بها من قبل جيرانها، وأنها أصبحت دولة مكتملة البنيان[2] لها عاصمة تشرف وتنظم مجمل مقاطعاتها[3] ولها حدود قارة مع كل من تونس والمغرب ومجال توسعها في الجنوب الصحراء الكبرى، ولها جهاز حكمها المستقل والتابع اسميا للدولة العثمانية[4].

5- 2 العلم الجزائري :

استعمل الجزائريون طوال العهد العثماني رايات متعددة منها ما اشتركوا فيه مع العثمانيين بحكم ارتباطهم بالدولة العثمانية ومنها ما انفردوا به عندما عملت الجزائر على تأكيد ذاتيتها في إقامة كيان سياسي مستقل، ففي القرن السادس عشر عندما احتد الصراع بين الإمبراطوريتين العثمانية والإسبانية نشط خير الدين لنجدة مسلمي الأندلس والدفاع عن الساحل الغربي للمتوسط، ولإبراز الطابع الديني الجهادي لحروبه ضد النصارى اتخذ خير الدين علما أخضرا يتخلله سيف ذي الفقار[5]، وقد رفع رياس البحر في نهاية القرن السادس

---

[1]- ج.أو.هابنسترايت: رحلة العالم الألماني ج.أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس(1145هـ/1732م)، تر: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس،(د.ت)، ص 25.

[2]- بسام العسلي: الجزائر والحملات الصليبية(1547- 1791م)، مرجع سابق، ص 71.

[3]- العربي ايشبودان: مدينة الجزائر، تاريخ عاصمة، تر: جناح مسعود، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص09.

[4]- نصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق، مرجع سابق، ص 168.

[5]- شاوش حباسي: العلم الوطني الجزائري المعاصر، تطوره الشكلي وتحليل لمضمونه الإيديولوجي والسياسي(1518-1945م)، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص09.

عشر راية الجزائر المؤلفة من علم أخضر مرصع بالنجوم[1]، أما في القرن الثامن عشر فقد كان علم الجزائر أحمر يتخلله مقص أبيض مفتوح أو علم أحمر يتخلله رأس جمجمة أو ذراع عاري يحمل سيف ذي الفقار، وقد ضلت الراية على هذا الحال خلال الثلاثين سنة الأولى من القرن التاسع عشر مع تغيير بسيط تمثل في تغييب الرسم من العلم الجزائري ليصير بذلك راية حمراء[2].

5- 3 العملة الجزائرية:

كانت الجزائر تصك العملة بثلاثة أنواع هي[3]:

أ - العملات الذهبية: السلطاني ونصفه وربعه والمحبوب ونصفه وربعه.

ب- العملات الفضية: الدورو الجزائري وريال بوجو وريال درهم والموزونة.

ج- العملات النحاسية: الصائمة وريال بسيطة وبعض قطع أخرى أقل منها.

إن أهم ما ميز العملة الجزائرية في العهد العثماني عدم استقرارها وصعوبة تحديد قيمتها بسبب تذبذب الأحوال الاقتصادية والسياسية في البلاد مما ساعد هذا على ندرة المعادن الثمينة وزاد بذلك رواج أعمال تزوير العملة، وقد استفادت من ذلك المصالح الاقتصادية الأجنبية فبادرت إلى تصدير النقود المعدنية مقابل استيراد السلع والبضائع، وساعدها على ذلك الإقبال المتزايد للسكان على النقود الأجنبية اعتقادا منهم بأنها أجود وأضمن لهم،[4]وقد ساعد هذا الرواج التجاري إلى قيام نظام نقدي متنوع ومتميز سواء من حيث المادة وعيارها أو من حيث المضامين الكتابية والنقوش الزخرفية.

---

[1]- جون ب. وولف: الجزائر وأوروبا، ترجمة وتعليق أبو القسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص180.

[2]- شاوش حباسي: مرجع سابق، ص 10.

[3]- مؤيد محمود حمد المشهداني وسلوان رشيد رمضان: مرجع سابق، ص ص 423- 424.

[4]- المرجع نفسه، ص 424.

ومن بين أهم تلك العملات المتداولة بالبلاد الجزائرية العملة المصرية بنوعيها الذهبية والفضية والسكة التونسية بحكم الروابط الجوارية للإقليم الشرقي للجزائر والمغربية بباياليك الغرب، وأيضا العملة الإسبانية التي كان لها نفوذ كبير خاصة بعد طرد الإسبان من وهران والمرسى الكبير، بالإضافة إلى العملة العثمانية والإيطالية والبرتغالية[1].

[1]– صالح عباد: مرجع سابق، ص 345.

1 – مكانة الجزائر الدولية:

كانت الجزائر أقوى دول المغرب الإسلامي بسبب كبر مساحتها وطول سواحلها ووفرة تجارتها وعلاقاتها الخارجية الواسعة، أكسبها هذا الوضع صفة الزعامة على سائر أقطار المغرب العربي الأخرى واعترفت دول أوروبا لها بذلك، وأصبحت تدفع لها الضرائب وتقدم لها الهدايا[1]، وقد اعتمدت الدولة الجزائرية في العهد العثماني على قوة بحريتها في مواجهة الحملات الصليبية الأوروبية المستمرة[2]، حيث كانت تقوم بعمل مزدوج من خلال الدفاع على الجزائر وباقي البلدان المغاربية والمشاركة في الدفاع على البلدان الإسلامية خاصة الدولة العثمانية في شرق البحر المتوسط دفاعا عن المقدسات الدينية والوطنية، فقد كان الأسطول الجزائري دائما في المقدمة يخوض المعارك تلوى الأخرى، الأمر الذي أرعب دول أوروبا وهدد مصالحها التجارية والاقتصادية على سواحل البحر الأبيض المتوسط[3]، وكثيرا ما تعلن الجزائر الحرب على الدول الأوروبية أو على بعضها عندما تتأخر في دفع الضرائب، وكانت من أكثر الدول التي تتعرض لنقمتها إسبانيا والبرتغال والمدن الإيطالية والدول الإسكندنافية، لهذا كانت تضطر إلى دفع المزيد من الضرائب كل سنة وتعقد مع الجزائر علاقات الصداقة وتجددها باستمرار وترسل القناصل لتمثيلها بالجزائر لدفع الأخطار التي تهدد أساطيلها ومصالحها التجارية[4].

1 –1 استراتيجية الدولة الجزائرية في علاقاتها الخارجية:

بنت الجزائر منذ عهد خير الدين استراتيجية دولية تقوم على مكانتها الدولية وأولى هذه الاستراتيجيات ربط مصيرها بمصير الخلافة العثمانية، لكن مع نهاية القرن السابع عشر بدأت في استحداث شخصية دولية انطلاقا من منطلق الاستقلالية في القرار وعدم الالتزام

[1]– يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،2009م، ص ص 48– 49.

[2]– أحمد السليماني: مرجع سابق، ص51.

[3]– جمال الدين سهيل: مرجع سابق، ص 144.

[4]– يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص49.

بأي تعاقد أو اتفاقية تبرمها الخلافة مع الأطراف الأوروبية[1]، ثم انطلقت في الاستعداد لمواجهة الأخطار المحتملة التي تهدف إلى النيل من استقلالها ومتابعة الجهد من أجل تحرير بقية الأراضي الخاضعة للاحتلال الإسباني بإرسال حملات برية وبحرية، هذه السياسة مكنت الجزائر من انتزاع الاعتراف الدولي والأوروبي بسيادتها وخصوصية مصالحها في حوض المتوسط، من خلال نقل الحرب إلى داخل أرض الأعداء وهو ما تجسد باعتراف الدول مثل إنجلترا وهولندا وفرنسا بها كقوة عالمية، هذه الدول التي رأت في قوة الجزائر عامل توازن في ظل الصراع الدائم بينها والذي وقفت فيه الجزائر موقف حياد بما تفرضه مصالحها.

كما عملت الجزائر على وضع آليات القانون والمعاهدات من خلال مبدأ أنه من السهل إبرام الصلح لكنه من الصعب المحافظة عليه وحمايته، ووضعت آلية تفتيش السفن الصديقة والعدوة وهو ما نص عليه القانون البحري الدولي الحديث، للتأكد من حقيقة انتماءها ونوعية حمولتها وهوية المسافرين، فعلى عاتق البحرية الجزائرية وقع هذا العبء كإجراء لحماية مصالح البلاد السياسية والاقتصادية والاستراتيجية[2].

إن مصدر قوة الجزائر في العصر الحديث يرجع إلى وعيها الكامل بالأخطار الأوروبية المحدقة بها واهتمامها الكبير بإعداد نفسها لمواجهتها سياسيا وعسكريا واقتصاديا وفعالية موقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يتحكم في معظم الحوض الغربي المتوسط.

1 – 2 مبادئ الدبلوماسية الجزائرية:

أخذت الجزائر طابعا خاصا تمثل في استقلالية القرار السياسي حيث اتخذت الحكومة سياسية خارجية مستقلة، فلم يعد تعاملها مع الدول مرهون برأي الدولة العثمانية حيث أصبحت تسالم من تشاء وتحارب من تشاء وتبرم الاتفاقات الثنائية بمحض إرادتها ومثال ذلك المعاهدة التي أبرمتها الجزائر مع فرنسا سنة 1689م على أن السلم بين الدولتين

[1]– كليل صالح : مرجع سابق، ص 199.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 199– 200.

سيكون لمدة مائة سنة[1] (ينظر الملحق رقم 01)، ولم تقبل الجزائر إعطاء امتيازات معينة للقناصلة الأوروبيين مثلما منحت لهم من طرف الدولة العثمانية، فقد كان القناصلة الأوروبيون في اسطنبول يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية وحق القضاء القنصلي والإشراف على شؤون الرعايا الأوروبيين، ورغم إلحاح الدولة العثمانية على الجزائر من أجل منحهم صلاحيات واسعة فإن الدولة الجزائرية رفضت هذا الطلب واستمرت في نفس السياسة اتجاه الاعتماد القنصلي في القرن السابع عشر[2].

لقد طورت الدبلوماسية الجزائرية مبدأ تنظيم علاقاتها الدولية عن طريق التعاقد المباشر مع الجزائر نفسها، وامتازت الدبلوماسية الجزائرية في هذه الفترة أيضا أنها أدخلت أساليب ومبادئ لم تكن معهودة لديها من قبل في تعاملاتها الدبلوماسية مع دول العالم منها ضرورة الفصل بين القضايا العامة ومصالح الأشخاص، وقد جاء تأكيد هذا المبدأ لأن الجزائر رأت أن القناصل الأوروبيين المعتمدين في الجزائر يعدون من كبار التجار الذين كانوا يعتبرون أن المساس بمصالحهم الخاصة بمثابة طعن لمصالح دولهم، الأمر الذي جعل الجزائر تطالب بالفصل بين الأمرين[3]، وانتهجت السياسة الدبلوماسية الجزائرية مبدأ آخرا يتمثل في الفصل بين العلاقات الاقتصادية والتجارية والعلاقات السياسية العامة الذي كانت بفضله تضمن وتؤمن الرعايا الأجانب حتى وإن كانوا ينتمون إلى دول في حالة حرب مع الجزائر، كما أظهرت الدبلوماسية الجزائرية نبذها للتكتلات والتمسك بمبدأ الحياد في الصراعات الأوروبية واعتماد مبدأ وحدة المغرب كمنطقة متكاملة سياسيا وأمنيا ولا يحق لطرف أوروبي التدخل في شؤونها، كما اعتمدت الجزائر مبدأ عدم المساعدة لطرف يكون في حالة حرب مع دولة تم التعاقد معها حتى ولو كان هذا الطرف قريبا منها، وهو ما يبين النضج الذي

[1]– جمال قنان : معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619–1830م، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ص 304.

[2]– أحمد السليماني: مرجع سابق، ص 77.

[3]– المرجع نفسه، ص ص 77 – 78.

بلغته العلاقات الدولية في منظور الدبلوماسية الجزائرية ويكرس هذا مبدأ الحياد في الصراعات الدولية[1].

كانت السفارة في الجزائر تندرج ضمن منطلق إسلامي أي القيام بسفر إلى دولة أجنبية لقضاء أمر ما، فهي عمل مؤقت وبأمر رسمي ومهام مضبوطة تندرج في منطلق ما يراه الداي مناسبا، وقد تكون السفراء الجزائريون في مهنتهم عن طريق التجربة والممارسة الميدانية[2].

2 علاقات الجزائر مع الدول المغاربية:

لم تكن علاقات الجزائر مع بلدان المغرب العربي حسنة وودية كما يجب لعدة ظروف تاريخية، فقد اعتبرت الجزائر تونس إقليما تابعا لها بحكم أنها هي التي طردت منه الأسبان وضمته إلى الدولة العثمانية التي جعلت تعيين باشاواتها من اختصاص بايلربايات الجزائر، وعلى هذا الأساس كانت الجزائر تحاول باستمرار أن تجعل هذه التبعية حقيقية، وكانت تونس ترفض ذلك وترى أنها إيالة عثمانية مثلها مثل الجزائر وأكثر من ذلك كان لتونس أطماع في إقليم قسنطينة موروثة من العهد الحفصي[3]، أما المغرب الأقصى فقد قاوم منذ البداية سعي الدولة العثمانية لضمه وأصبح ينظر للجزائر على أنها تشكل مصدر خطر عليه، إضافة إلى أطماع المغرب القديمة في غرب الجزائر وتلمسان بصفة خاصة ولم يخف سلاطينه هذه الرغبة في كل الظروف والمناسبات، وعلى هذا الأساس كانت العلاقة بين الجزائر وجاراتها مضطربة في معظم الأوقات[4].

---

[1]– أحمد السليماني: مرجع سابق، ص 78.

[2]– علي تابلات : العلاقات الجزائرية الأمريكية(1776–1830)، ج1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2013م، ص128.

[3]– يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 46.

[4]– المرجع نفسه، ص47.

2-1 تونس:

كانت تونس ترفض التبعية للجزائر حيث قام ديوان الأوجاق فيها عام 1590م بتمرد على الجزائر وأصبحت بهذا إيالة مستقلة عنها تخضع مباشرة لمركز الخلافة العثمانية، وقد ساد العداء بين الطرفين وسعى كل منهما إلى إثارة الفتن، مما دفع الجزائر إلى تنظيم حملات متتالية لقمع مؤامراتها وفرض سلطتها عليها كما حدث حين شن باي تونس حملة على إقليم قسنطينة ورد عليه الداي شعبان بالزحف على تونس وخلعه وتنصيب حليف له على العرش التونسي عام 1695م[1]، ولم ينته هذا حتى ظهرت مؤامرة ثلاثية اشتركت فيها تونس والمغرب الأقصى وطرابلس زحف فيها باي تونس إلى قسنطينة عام 1702م ولم يتراجع عنها إلا بعد انهزامه ووقوع أغلب عناصر جيشه في الأسر، وسرعان ما تجدد التوتر بين البلدين عندما قام باي تونس حسين بن علي بقطع الإتاوات التي كانت تؤديها تونس إلى الداي، ولم تنته الحوادث بين البلدين إلا في عهد علي خوجة عام 1817م[2].

2- 2 المغرب الأقصى:

على الرغم من نجاح العثمانيين في ضم الجزائر وليبيا وتونس وبالرغم من موقع مراكش المهم عسكريا بالنسبة للدولة العثمانية خاصة أن سواحلها تطل على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي فقد ظل هذا الإقليم بمنأى عن السيطرة العثمانية التي حاولت إدماجه مع بقية أقاليمها كما حدث لبقية أقاليم العالم العربي[3]، ولرغبة السلطان العثماني في وحدة شمال إفريقيا خلال الصراع المحتدم بين المسلمين والإسبان والبرتغاليين أمر بإعداد حملة لفتح مراكش بالتعاون مع أبو حسون الوطاسي، وقد تمكنت هذه الحملة من دخول فاس عام 1554م ولكن ذلك لم يستمر سوى بضعة أشهر، مما دفع ملوك المغرب للتقرب من الإسبان وعقد معاهدة صداقة معهم في سنة 1589م بينما كانت علاقتهم مع الخلافة العثمانية

[1]- ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي: مرجع سابق، ص42.

[2]- يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، مرجع السابق، ص47.

[3]- عبد المنعم الجميعي: موسوعة الثقافة التاريخية والأثرية والحضارية، الدولة العثمانية والمغرب العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006م، ص 61.

والدولة الجزائرية علاقة عداء شديد[1]، وضلت هذه السياسة المتبعة من قبل الأسرة السعدية إلى غاية سقوطها وظهور أسرة العلويين الذين سلكوا نفس النهج مع الجزائر وحاولوا الاتفاق مع باي تونس للقيام بحملة مشتركة على الجزائر غير أنهما هزما عام 1695م، ولم تنته هذه المؤامرة حتى ظهرت مؤامرة ثلاثية اشتركت فيها مع المغرب كل من تونس وطرابلس زحف فيها السلطان إسماعيل من المغرب إلى تلمسان سنة1702م لكنه هزم مرة أخرى وأحبطت آمال المغرب في التوسع[2].

بقيت العلاقات المغربية الجزائرية تتراوح بين الجذب والليونة وبين التوتر وحالة الترقب القائمة على أهداف منها إبعاد النفوذ الجزائري والتوسع على حسابها في تلمسان ومحاولات أتراك الجزائر التدخل للوقوف إلى جانب بعض القوى المغربية[3].

3- علاقة الجزائر بالدولة العثمانية :

استطاع العثمانيون توحيد البلاد الجزائرية التي كانت تسودها الفوضى والانشقاق، وأزيلت الممالك والطوائف وأعطوا المغرب العربي الاستقرار اللازم، وقد مرت العلاقات الجزائرية العثمانية بمرحلتين أساسيتين :

- المرحلة الأولى : امتدت منذ الفتح العثماني إلى ما بعد منتصف القرن السابع عشر ميلادي حيث تميزت بالتسيير الإداري المباشر للدولة العثمانية على إيالة الجزائر في هذه الفترة ككل خاصة في مرحلة البايلربايات، وتم فيها تعيين البايلرباي وعملاء الإدارة المحلية وغيرهم مباشرة من الباب العالي[4].

- المرحلة الثانية : امتدت من منتصف القرن السابع عشر إلى غاية الاحتلال الفرنسي

---

[1]- عمار بن خروف: العلاقات بين الجزائر والمغرب، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، جامعة دمشق، 1983م، ص ص145-147

[2]- يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص ص 46-47

[3]- بن قايد عمر: أضواء على علاقات الجزائر مع المغرب الأقصى خلال القرن 11هـ/17م، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد17، جامعة غرداية، 2012م،ص 150.

[4]- صالح عباد: مرجع سابق، ص 276.

للجزائر 1830م وتميزت باستقلال الجزائر في قراراتها عن الدولة العثمانية واستحوذ الأتراك في الجزائر على السلطة الفعلية بما فيها من صلاحيات التعيين والعزل والترقية[1]، كما تميزت بالاستقلالية في سياستها الخارجية عن الحكومة العثمانية[2] فأصبح حكام الجزائر يخوضون الحروب البرية والبحرية متجاهلين مواقف ومصالح الدولة العثمانية ومؤكدين ذلك بعقد معاهدات مع الدول الأوروبية[3]، كما كان هناك تعاون بين الطرفين في عدة ميادين ففي الميدان الدولي ساهمت البحرية الجزائرية في العديد من حروب الخلافة العثمانية مع التكتلات الأوروبية مثل معركة ليبانت البحرية سنة1571م، والحرب الروسية العثمانية سنة 1787م، أما في الميدان الداخلي فقد كانت الجزائر ترسل بالعملاء إلى الشرق وخصوصا منطقة آسيا الصغرى لتجنيد المتطوعين في الانكشارية[4]، وقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة تبلور لشخصيتها السياسية كدولة استطاعت الخروج من كونها إيالة عثمانية تابعة للباب العالي ووجهة لصد الحملات الصليبية في غرب المتوسط لتتحول إلى كيان مستقل إلى حد بعيد عن الباب العالي خاصة في عهد الدايات(1671-1830م)[5]، ويقول في هذا المؤرخ الأمريكي وليام سبنسر:"إن الاعتماد المتبادل بين الباب العالي والدولة الجزائرية ربما يصوره بوضوح أكثر التدعيم الذي يعطيه كل منهما للآخر في ظروف الشدة"[6].

---

[1]- محمد الخضاري: بلاد المغاربة تحت الحكم العثماني، نموذج الجزائر في عهد الدايات 1671م-1830م، مجلة كان التاريخية، العدد 22، دار ناشري للنشر الإلكتروني، الكويت، 2013، ص ص25- 26.

[2]- أحمد السليماني: مرجع سابق، ص19.

[3]- مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج1، ط2، دار الأمة للنشر والتوزيع، 2007، ص 81.

[4]- عائشة غطاس وأخريات: مرجع سابق، ص 69.

[5]- يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص ص 42- 43.

[6]- وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006م، ص 156.

4 – علاقات الجزائر مع الدول المسيحية :

رغم أن علاقات الجزائر بأوروبا تتسم بطابع الحروب بصفة عامة إلا أن ذلك لم يمنع من نمو هذه العلاقات وتطورها وتحسنها في بعض الأحيان ومع بعض الجهات الخاصة، وقد كانت أكثر الدول احتكاكا بالجزائر بلدان شمال أوروبا وإنجلترا وفرنسا وهولندا والدويلات الإيطالية، إسبانيا والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية[1].

4 – 1 العلاقات مع الفاتيكان:

كانت مواقف البابوية من الجزائر سلسلة من المؤامرات والمناورات لإنشاء تكتلات أوروبية وشن حملات صليبية ضد الجزائر بل كانت تشارك عمليا بالجنود والمال والسلاح والعتاد في شن تلك الحملات، وتجلى ذلك منذ الحملة الأولى على الجزائر التي دعت إليها البابوية تنفيذا لوصية الملكة إيزابيل سنة 1505م وحملة شارلكان 1541م مرورا بعدة حملات انطلاقا من الحملات الإسبانية إلى غاية العدوان الفرنسي سنة 1830م[2].

4 – 2 العلاقات مع المدن الإيطالية :

ترجع علاقات الجزائر مع المدن الإيطالية إلى القرن الحادي عشر ميلادي حيث كانت تتنافس فيما بينها ومع إسبانيا وفرنسا على إقامة علاقات مع الجزائر، وقد اتسمت العلاقات بين الطرفين بالسلمية وأخذت طابعا تجاريا وعلميا وثقافيا وتخللتها فترات سلم ومعاهدات نذكر منها معاهدة هدنة مع جمهورية البندقية سنة 1763م ومعاهدة مع ملك صقلية سنة 1816م، إلا أن الطابع العام بين الطرفين كان يشوبه التوتر وتجسد ذلك في انضمام إيطاليا إلى الحلف السباعي الذي تكون من هولندا وإسبانيا وبروسيا والدانمرك وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية لشن حرب بحرية ضد الجزائر سنة 1814م[3].

---

[1]– يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا (1500–1830م)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص25.

[2]– مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية ...، ج1، مرجع سابق، ص 86.

[3]– المرجع نفسه، ص ص87–91

4 – 3 العلاقات مع البرتغال :

ورث البرتغال نفس الحساسية الإسبانية ضد الجزائر وبلدان المغرب كلها لذا نجده دوما في تيار المد الصليبي ضد الجزائر، فقد سعى سنة 1785م لإقناع الدول التي كانت في حالة حرب ضد الجزائر بضرورة تشكيل حلف بينها ضد دول المغرب وبالدرجة الأولى الجزائر[1]، وقد عقدت بينه وبين الجزائر أربع معاهدات كانت أولها في سنة 1785م ومعاهدة في سنة 1793م وأخرى في سنة 1795م وآخر معاهدة سلم كانت في سنة 1813م (ينظر الملحق رقم 02).

4– 4 العلاقات مع ألمانيا :

رغم أن ألمانيا لم تتوحد إلا سنة 1871م إلا أن الإمارات المشكلة لها قد أقامت علاقات مع الجزائر، حيث كانت تدفع ضريبة سنوية مقابل حماية سفنها في البحر الأبيض المتوسط مثل إمارة هانوفر، ومنها من رفضت الجزائر عروضها مثل بروسيا التي انضمت إلى الحلف السباعي سنة 1814م، ومنها من عقدت معها معاهدات سلم مثل هامبورغ سنة 1751م والتي ألغتها هامبورغ بضغط من إسبانيا[2]، فإن دول ألمانيا مثل أغلب الدول الأوروبية التي ضلت تناور لعقد معاهدات وأحلاف ضد الجزائر.

4 – 5 العلاقات مع روسيا :

رفضت الجزائر عروض المعاهدات السلمية مع روسيا تضامنا مع الدولة العثمانية التي كانت في حالة حرب دائمة مع روسيا، وقد وجدت الجزائر نفسها في حالة حرب معها خلال الحرب الروسية العثمانية سنة 1787م وفي سنة 1814م عندما انضمت روسيا إلى الحلف السباعي ضد الجزائر[3].

---

[1]– عبد القادر فكاير: العلاقات الجزائرية البرتغالية خلال الفترة العثمانية، مجلة كان التاريخية، العدد 18، دار ناشري للنشر الإلكتروني، الكويت، 2012م، ص26.

[2]– مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية...، ج1، مرجع سابق، ص 93.

[3]– المرجع نفسه، ص 96.

4 – 6 العلاقات مع الدانمارك :

كانت الدانمارك دولة بحرية قوية عقدت مع الجزائر معاهدة سلم وتجارة في 1746م، وعندما عمد الداي محمد عثمان باشا إلى الزيادة في الإتاوات السنوية التي تدفعها له كل من البندقية وهولندا والسويد ، قبلت تلك الدول الأمر ما عدا الدانمارك التي قامت بحملة بحرية ضد الجزائر عام 1770م تم إلحاق الهزيمة بها[1]، ثم أرسلت حملة أخرى سنة 1771م كان مصيرها الفشل مثل الحملة السابقة والتي دفعت فيها الدانمارك للجزائر إتاوات كبيرة، كما انضمت الدانمارك إلى الحلف السباعي الأوروبي سنة 1814م لشن حملة على الجزائر.

4 – 7 العلاقات مع السويد :

بالرغم من اشتراك السويد في المناورات السرية ضد الجزائر التي نتج عنها إعلان الداي محمد عثمان الحرب عليها، فإن الطابع العام الذي ميز العلاقة بين الطرفين هو السلم، ونجد السويد من الدول المتأخرة في عقد المعاهدات مع الجزائر مقارنة بإيطاليا وفرنسا وإنجلترا، وكانت أول معاهدة بين البلدين سنة 1729م ثم عقدت معاهدة ثانية سنة 1792م تنص على السلم والتجارة بين البلدين.

4 – 8 العلاقات مع هولندا :

قامت هولندا بالعديد من الغارات البحرية على الجزائر كانت أولها سنة 1622م والثانية في سنة 1660م إلا أن كلتيهما باءتا بالفشل، ثم الغارة الهولندية البريطانية المشتركة عام 1816م إضافة إلى انضمامها إلى الحلف السباعي الأوروبي، وأعلنت الجزائر الحرب على هولندا على الأقل مرتين الأولى في سنة 1686م ونتج عنها إصدار هولندا الأمر بمقاطعة السفن الجزائرية في الموانئ الهولندية، أما المرة الثانية فقد كانت نتيجة تواطئها مع عدة بلدان أوروبية على الجزائر[2]، أما المعاهدات التي عقدتها الجزائر مع هولندا فقد بلغ عددها 11

[1]– يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية...، مرجع سابق، ص 101.

[2]– مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية...، ج1، مرجع سابق، ص ص 114– 119.

معاهدة واتفاقية منها معاهدة سلم سنة 1682م[1].

4 – 9 العلاقات مع إسبانيا:

كان طابع العلاقات بين الجزائر وإسبانيا طيلة ثلاث قرون متوالية الحرب المتواصلة، حيث لم توقع بينهما إلا معاهدتا سلم، فقد أرادت إسبانيا التوسع على حساب دول شمال إفريقيا الإسلامية منذ أوائل القرن السادس عشر[2]، وامتدت سلسلة الحملات والغارات إلى غاية سنة 1784م في إطار حملة صليبية في تكتل وتحالف فرسان مالطا ونابولي بمباركة البابا وكانت آخر محاولة لهم ضد الجزائر والتي اضطر فيها ملك إسبانيا إلى عقد معاهدة مع داي الجزائر وقبول باقي الشروط سنة 1786م[3]، وفي سنة 1792م عقدت معاهدة سلم وصداقة جديدة بين الداي حسن والوفد الإسباني في الجزائر، وكان من نتائجها الجلاء الإسباني عن وهران والمرسى الكبير ودفع ضريبة سنوية للجزائر فضلا عن الهدايا والأسلحة والسفن والعتاد البحري، ويقول المؤرخ الفرنسي دي غرامون حول تصدي الجزائر لحملات المد الصليبي الإسباني: " لقد حملت الدولة الجزائرية منذ ميلادها لواء الجهاد ضد إسبانيا فعاثت في سواحلها وخربت بحريتها وتجارتها وكانت تنتزع منها المجال التوسعي التي قد احتلته على الساحل الإفريقي"[4].

4 – 10 العلاقات مع بريطانيا :

بدأت العلاقات مع بريطانيا سلمية قوامها الود والتعاون حيث عقدت مع الجزائر 27 معاهدة واتفاقية تنص على السلم والصداقة والتبادل التجاري منها اتفاق 1759م[5]، إلا أن تطور الأجواء في البحر المتوسط والغارات الصليبية التي بدأتها كل من إسبانيا وفرنسا

---

[1]– يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية...، مرجع سابق، ص25.

[2]– حكمت ياسين: الغزو الإسباني للجزائر في القرن 16م ، مجلة الأصالة، العدد 14و15، الجزائر، 1973، ص245.

[3]– يحي بوعزيز: المراسلات الجزائرية الإسبانية، في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد (1780–1798م)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص ص 23– 26.

[4]– H.D.De Grammont : op-cit , p126.

[5]– يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية...، مرجع سابق، ص25.

وإيطاليا بعد انضمام هولندا والدانمارك وأمريكا وألمانيا دفعت بإنجلترا أن تدخل هذا الغمار فشنت العديد من الغارات تجاوزت العشرة منذ سنة 1620م، وبظهور خطر نابليون اقترح الملك البريطاني على الداي حلفا عسكريا بحريا سنة 1812م لكن بعد أربع سنوات تراجعت بريطانيا وأرسلت حملة عسكرية بقيادة اللورد إكسماوث عام 1816م، وقد باءت كل الحملات البريطانية بالفشل وعادت عليها بالخسائر باستثناء حملة إكسماوث سنة 1816م التي أدت إلى عقد معاهدة كانت أغلب بنودها في صالح بريطانيا.

4 – 11 العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية :

بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية استقلالها سنة 1776م سارعت إلى الاهتمام بتكوين أسطولها والدخول في النشاط البحري، وقد بدأت العلاقات بين الطرفين بعد اعتراف الجزائر باستقلال أمريكا ودخولها كطرف في البحر المتوسط، وقد أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية بمبعوثيها إلى الجزائر سنة 1786م لربط العلاقة باتفاقية وعقد معاهدة إلا أن الداي رفض استقبالهما، ثم جددت المحاولة بعد عشر سنوات من الاتصالات والمفاوضات حتى تم عقد أول معاهدة بين الجزائر وأمريكا سنة 1795م، والتي كانت بداية لعقد ثلاث معاهدات بين الطرفين[1]، وأثناء هذه الفترة سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشكيل حلف ضد الجزائر بالاتصال بكل من الدنمارك وإيطاليا وهولندا وإسبانيا وفرنسا، كما أرسل جورج واشنطن الرئيس الأمريكي الأول مبعوثه إلى روسيا ليحثها على الانضمام إلى حلف أوروبي أمريكي ضد الجزائر، ونتيجة لفشل المحاولات الحربية اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توقيع معاهدة سلم بشروط مرهقة ترضية للجزائر، واستمرت العلاقة بين الطرفين على أساس معاهدة السلم والصداقة التي تدفع أمريكا بمقتضاها المبالغ المتفق عليها كضريبة حتى سنة 1812م[2]، وفي نفس السنة وقع خلاف بين البلدين حول تنفيذ بنود المعاهدة الخاصة بالضريبة وامتدت هذه الخلافات لسنتين مما نتج عنه إعلان الجزائر الحرب على

[1]– علي تابلات: مرجع سابق، ص ص 96– 103.

[2]– مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية...، ج1، مرجع سابق، ص ص 229– 233.

الولايات المتحدة الأمريكية، ورأت هذه الأخيرة أن الفرصة قد سنحت لها فانضمت إلى الحلف السباعي سنة 1814م لشن حرب بحرية على الجزائر، وتم إثرها توقيع معاهدة سلم عام 1815م[1]، وسرعان ما جددت هذه المعاهدة بالتعديل بطلب من الجزائر في يوم 23 ديسمبر 1816م[2].

4 – 12 العلاقات مع فرنسا:

خلال عهد البايلربايات استطاعت الجزائر أن توفق بين موقفيها الاستقلالي في صياغة سياستها الغربية والمحافظة على علاقاتها الوطيدة مع الدولة العثمانية، وذلك بسبب مرونتها من جهة وتفهم السلاطين العثمانيين لموقفها ومصالحها الحيوية من جهة ثانية، وقد برز هذا الاتجاه في علاقتها مع فرنسا ومواقفها من مسألتين بارزتين كانتا محور الاهتمام في تلك الفترة، وهما مسألتا اعتماد القنصل الفرنسي في الجزائر وقضية تطبيق الامتيازات التي منحت للفرنسيين في الأراضي العثمانية في الجزائر[3]، وضلت العلاقات الجزائرية الفرنسية طيلة حكم البايرلبايات جيدة منذ التحالف الموقع بين خير الدين وفرنسوا الأول ملك فرنسا[4]، وكان ذلك بمبادرة من فرنسا التي كانت حريصة على اكتساب ود الجزائر إبتداء من سنة 1534م ثم اتسع مجال التعامل إلى التعاون البحري[5]، ونظرا لأهمية المصالح التجارية الفرنسية في الجزائر وحجمها فقد قررت الحكومة الفرنسية إقامة علاقات دبلوماسية معها سنة 1564م، ولكن في المقابل قامت فرنسا بشن حملات عسكرية نيابة عن الأوروبيين للقضاء على الدولة الجزائرية خلال أعوام 1604و1610و1634و1636م وفي عهد لويس الرابع

[1]– وليام شالر : مصدر سابق ، ص56.

[2]– مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية...، ج1، مرجع سابق، ص 240.

[3]– مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج 2، ط 2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص ص 8– 9.

[4]– جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619–1830م، مرجع سابق، ص 47.

[5]– محمد زروال: العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791–1830م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص11.

عشر شنت فرنسا عشر غارات امتدت من سنة إلى 1663 إلى 1688م إلا أن كل هذه الحملات باءت بالفشل[1].

وقد وقعت فرنسا مع الجزائر 58 اتفاقا ومعاهدة بين 1619و1830م وتولى رعاية مصالح فرنسا بالجزائر 60 قنصل ونائب قنصل وتردد على الجزائر 96 محافظ[2]، ومما لا شك فيه أن هدف فرنسا من إقامة علاقات طيبة وحسنة مع الجزائر لم يكن فقط للحفاظ على المؤسسات التجارية، بل كان أيضا للحفاظ على مكانتها وامتيازاتها في البحر المتوسط خاصة وأن العصر عصر تنافس شديد بين الدول الأوروبية.

تأكدت مكانة الجزائر كدولة قوية في تطبيق سياسة خارجية ناجحة أعطت لها وجود مميز وبارز وهيبة تجلت في اعتراف الدول الأوروبية الكبرى بها وسعيها إلى تبادل العلاقات الدبلوماسية وعقد المعاهدات معها كدولة وليس كولاية خاضعة مباشرة للباب العالي.

[1]– مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية...،ج 2، مرجع سابق ،ص ص 41–42.

[2]– يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية...، مرجع سابق ، ص 25.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

مظاهر السيادة الجزائرية في العهد العثماني

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:

✍ بن سالم صلاح الدين

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بيرم كمال	أستاذ محاضر ـ أ ـ	رئيسا
محمد يعيش	أستاذ محاضر ـ أ ـ	مشرفا
بوكسيبة محمود	أستاذ محاضر ـ ب ـ	مناقشا

السنة الجامعية: 1436- 1437 هـ / 2015 - 2016 م

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا ومباركا فيه، ولك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، ولك يا رب على ما أنعمت علينا من قوة وصبر في إنهاء هذا العمل.

ثم نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف: " محمد يعيش " الذي سهل لنا الطريق ولم يبخل علينا بنصائحه القيمة، فوجهنا حين الأخطاء وشجعنا حين الصواب وكان لنا بذلك نعم المشرف، ولا ننسى كل من قدم لنا يد المساعدة في هذا العمل.

الإهداء

الحمد لله خالق الأنوار وجاعل الليل والنهار ثم الصلات على سيدنا محمد المختار

إلى من تطيب أيامي بقربها ويسعد قلبي برضاها إلى أغلى ما في الكون أمي

إلى من كان عونا وسندا لي في طوال حياتي ولم يدخر جهدا من أجلي والدي الغالي

إلى كل من ترعرعت معهم ونمى غصني بينهم إخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء من قريب أو بعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

1- المصادر:

1ـ ابن سحنون أحمد بن محمد بن علي الراشدي: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

2ـ بربروس خير الدين: مذكرات خير الدين بربروس، ترجمة محمد دراج، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

3ـ ج.أو.هابنسترايت: رحلة العالم الألماني ج.أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس(1145هـ/1732م)، ترجمة ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس،(د.ت).

4ـ خوجة حمدان بن عثمان: المرآة، تعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، منشورات الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.

5ـ الزياني محمد بن يوسف: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013م.

6ـ سبنسر وليام: الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006م.

7ـ شالر وليام: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا بالجزائر(1816م- 1824م)، تعريب إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

8ـ كوران أرجمنت: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970م.

9ـ المحامي محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1981م.

10ـ وولف جون ب: الجزائر وأوروبا 1500م- 1830م، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.

2- المصادر باللغة الفرنسية:

1_ FRAY Diego de HAEDO, abbé de Fromesta : Histoire des Rois D'Alger, Traduite et annotée par : H.D.DE GRAMMONT, adolphe Jourdan, libraire éditeur, Alger, 1881.

2_ H.D.DE Grammont, Histoire D'Alger ,sous la donaimation Turque (1515_1830), Ernest lerous, Paris,France, 1887 .

3- المراجع:

1ـ الأرقش دلندة وآخرون: المغرب العربي الحديث من خلال مصادره، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003م.

2ـ إيشبودان العربي: مدينة الجزائر تاريخ عاصمة، ترجمة جناح مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.

3ـ بوعزيز يحي: علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500م- 1830م، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

4ـ بوعزيز يحي: المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد (1780م-1798م)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

5ـ بوعزيز يحي: الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة، ج2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

6ـ تابليت علي: العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776م- 1830م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2013م.

7ـ التر عزيز سامح: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1989م.

8ـ جبارة تيسير: تاريخ الدولة العثمانية 1280م- 1924م، عمادة البحث والدراسات العليا، فلسطين، 2015م.

9ـ الجمل شوقي عطا الله: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1977م.

10ـ حباسي شاوش: العلم الوطني الجزائري المعاصر، تطوره الشكلي وتحليل لمضمونه الإيديولوجي والسياسي(1518م-1945م)، موفم للنشر، الجزائر.

11ـ الزبيري محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982م.

12ـ زروال محمد: العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791م-1830م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الجزائر، 2009م.

13ـ سعيدوني ناصر الدين والبوعبدلي الشيخ المهدي: الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

14ـ سعيدوني ناصر الدين: الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م.

15ـ سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800م- 1830م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م.

16ـ سعيدوني ناصر الدين: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000م.

17ـ السليماني أحمد: النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993م.

18ـ الشيخ رأفت: تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، 1994م.

19ـ الصلابي علي محمد محمد: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، بور سعيد، مصر، 2001م.

20ـ عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي 1514م- 1830م، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.

21ـ العسلي بسام: الجزائر والحملات الصليبية 1547م- 1791م، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1986م.

22ـ العسلي بسام: خير الدين بربروس(والجهاد في البحر) 1470م- 1547م، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1980م.

23ـ عودة محمد عبد الله والخطيب إبراهيم ياسين: تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1989م.

24ـ غطاس عائشة وأخريات: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

25ـ قنان جمال: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619م- 1830م، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

26ـ قنان جمال: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500م- 1830م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009م.

27ـ المدني أحمد توفيق: جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية، مطبعة الشريف، 1948م.

28ـ المدني أحمد توفيق: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492م- 1792م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976م.

29ـ المطوي محمد العروسي: الحروب الصليبية في المشرق والمغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1982م.

30ـ الميلي مبارك بن محمد: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964م.

31ـ نايت بلقاسم مولود قاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج1، ط2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

32ـ نايت بلقاسم مولود قاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج 2، ط 2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

5- المجلات والموسوعات:

1- حمد المشهداني مؤيد محمود وسلوان رشيد رمضان: أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518م – 1830م، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد5، العدد16، جامعة تكرت، الجزائر،2013م.

2- بالحميسي مولاي: نهاية دولة بني زيان، مجلة الأصالة، العدد 26،الجزائر، 1975م.

3- بن قايد عمر: أضواء على علاقات الجزائر مع المغرب الأقصى خلال القرن 11هـ/17م ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد17، جامعة غرداية، 2012م.

4- الجميعي عبد المنعم إبراهيم: الدولة العثمانية والمغرب العربي، ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي، موسوعة الثقافة التاريخية والأثرية والحضارية، القاهرة، 2007م.

5- حكمت ياسين: الغزو الإسباني للجزائر في القرن 16م، مجلة الأصالة، العدد 14و15، الجزائر، 1973م.

6-الخضاري محمد: بلاد المغاربة تحت الحكم العثماني، نموذج الجزائر في عهد الدايات 1671م-1830م، مجلة كان التاريخية، العدد 22 ،2013م.

7- سهيل جمال الدين: ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 17م، مجلة الواحات للبحوث والدراسات،العدد13، قسم التاريخ المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011م.

8-صبان سهيل: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض،2000م.

9- عبيد مصطفى: القضاء بالجزائر خلال العهد العثماني، مجلة العصور الجديدة، العدد 11-12، جامعة وهران، الجزائر، فيفري 2014م.

10- فكاير عبد القادر: العلاقات الجزائرية البرتغالية خلال الفترة العثمانية، مجلة كان التاريخية، العدد18، دار ناشري للنشر الإلكتروني، الكويت، 2012م.

6- المذكـــــرات:

1ـ بن خروف عمار: العلاقات بين الجزائر والمغرب، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ، جامعة دمشق، 1983م.

2ـ بو بكر محمد السعيد: العلاقات السياسية الجزائرية الاسبانية خلال القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر ميلادي (1119هـ-1206هـ/1708م-1792م): مذكرة شهادة ماجستير تخصص التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2011م.

3ـ كليل صالح: سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الاسباني لاحتلال المغرب الأوسط، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعة باتنة، الجزائر، 2007م.

الأعلام –	الصفحات
إسحاق –	09
أبو حسون الوطاسي –	32
أبو حمو الثالث –	10،09،08
خير الدين –	41،40،28،24،22،11،10
سالم التومي –	09
سليم الأول –	11
شارلكان –	35
صالح رايس –	22
عروج –	10،09،08
علج علي –	22
علي خوجة –	32
فرانسوا الأول –	41،40
اللورد إكسماوث –	39
لويس الرابع عشر –	41
محمد عثمان باشا –	37

الأماكن –	الصفحات
الإسبان –	38،35،32،28،26،24،10،09،08،07،06
ألمانيا –	36
إنجلترا –	39،38،37
الأندلس –	07،05
إيطاليا –	35،28،26
البرتغال –	36،35،26
تونس –	21،16،13،08،33،32،31،26،23
الجزائر –	23،21،19،16،15،14،13،11،09،08،07
	40،39،37،36،35،34،33،31،29،28،25
الدانمرك –	37
الدولة العثمانية –	34،31،29،28،21،14،13،11
روسيا –	37
السويد –	37
طرابلس –	33،32،31،21،13
الفاتيكان –	35
فرنسا –	40،37،35،34
المغرب –	33،32،31،26،23
المغرب الاوسط –	06،05
المغرب العربي –	36،28،08،07،06،05
هولندا –	38،35
الولايات المتحدة الأمريكية –	40،39،35

شهد مطلع القرن السادس عشر حدوث تغيرات كبيرة على الساحة الدولية للبحر الأبيض المتوسط، حيث أدى الصراع الإسلامي بزعامة الدولة العثمانية ضد الغزو الصليبي في حوض المتوسط إلى تغير الخارطة السياسية لبلدان منطقة المغرب العربي التي انطوى معظمها تحت راية الدولة العثمانية، وفي خضم هذه الأحداث برزت في هذه المنطقة دولة استطاعت أن تصنع لنفسها مكانة بين الدول الكبرى وأن تساهم بشكل كبير في سير هذه الأحداث في إطار الصراع الإسلامي الصليبي وهي الدولة الجزائرية، التي ذاع صيتها وأصبحت مصدر قلق للدول الأوروبية المعادية، وهذا كله بفضل مؤسساتها التي استكملت في العهد العثماني أنظمتها وإطاراتها التي حققت لها بصفة عامة وحدتها الإقليمية والسياسية، لتظهر الجزائر كشعب ودولة ذات مقومات واضحة وتلعب دورها في الميدان الدولي وتصبح قاعدة متقدمة لحماية الخلافة العثمانية في الحوض الغربي للمتوسط.

وقد كان لاختيارنا لهذا الموضوع دوافع ذاتية وأخرى موضوعية، وتتمثل الدوافع الذاتية في الميول الشخصي إلى دراسة تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية والرغبة في معرفة مدى استقلالية الجزائر في قراراتها وكذا مظاهر سيادتها.

أما الدوافع الموضوعية فكانت لتقديم دراسة متكاملة حول الموضوع الذي أخذ حيزا كبير من الجدل لدى العديد من المؤرخين والباحثين سواء الأتراك منهم أو الأوروبيين أو الجزائريين المحدثين منهم أو القدامى، والبحث عن نوع الترابط الذي كان بين الدولة الجزائرية والدولة العثمانية في الفترة التي أخذت الجزائر تتجه فيها إلى اكتساب نوع من الاستقلالية في القرار السياسي، وللتعرف على شخصية الجزائر وهيبتها الدولية من خلال المكانة والوجود المتميز الذي حضيت به بين الدول الكبرى.

وقد حملني هذا إلى طرح إشكالية رئيسية لموضوعي المندرج تحت عنوان مظاهر السيادة الجزائرية في العهد العثماني والمتمثلة في:

- إلى أي مدى تمتعت الجزائر بمظاهر السيادة في العهد العثماني؟

ومن خلال الإشكالية العامة نطرح جملة من الأسئلة الفرعية التي عالجتها في كل فصل من المذكرة وهي:

– ما هي التنظيمات والمؤسسات التي قامت عليها الدولة الجزائرية في العهد العثماني؟

– فيما تتمثل رموز السيادة الجزائرية ؟

– هل كان الحكام العثمانيون بالجزائر يتمتعون بالاستقلالية عن الخلافة العثمانية؟ وما هي مظاهر ذلك؟

وقد اعتمدت في بحثي هذا على المنهج التاريخي لسرد الأحداث وفق تسلسل زمني يراعي الأماكن والشخصيات والحوادث كما كانت في الماضي، كما استعملت المنهج الوصفي في العديد من المرات لكي أصف الوقائع وأنقلها كما وردت من خلال المصادر والمراجع التي تتحدث عنها.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة اتخذت الخطة التالية التي تضمنت مقدمة وثلاثة فصول، تندرج تحت كل فصل مجموعة من العناصر إضافة إلى بعض الملاحق وخاتمة.

– الفصل الأول وهو بمثابة فصل تمهيدي تحت عنوان "ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية" وتناولت فيه ظروف المغرب الأوسط وضعف الكيان السياسي فيه، ثم العدوان الإسباني على سواحله إلى غاية ظهور الإخوة بربروس وضم الجزائر للدولة العثمانية.

– الفصل الثاني بعنوان "مؤسسات الدولة الجزائرية ورموز السيادة الوطنية"، درست فيه تنظيمات الدولة الجزائرية السياسية والقضائية والاقتصادية والعسكرية ورموز السيادة من حدود جغرافية وراية وعملة وطنية.

– الفصل الثالث بعنوان "مكانة الجزائر وعلاقاتها الدولية"، وتطرقت فيه إلى مكانة الجزائر الدولية ومبادئ دبلوماسيتها، وعلاقات الدولة الجزائرية مع دول العالم الإسلامي والعالم المسيحي.

وأنهيت دراستي هاته بخاتمة تناولت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من البحث، ثم أتبعت الخاتمة بملاحق وهي نسخ لوثائق هامة عن الموضوع.

أما عن المصادر والمراجع فقد حاولت التنويع في الكتب المستعملة لمؤلفين مختلفين كل حسب توجهاته وفترة كتابته من الأتراك والأوروبيين والعرب والجزائريين وأهمها من حيث الاستخدام:

– كتاب المرآة لحمدان بن عثمان خوجة والذي وضفته في دراسة تنظيمات الدولة.

– مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816– 1824م وأفادني في ذكر الحدود الجغرافية للقطر الجزائري، ودراسة العلاقات الجزائرية الأمريكية.

– المراجع العربية والمعربة:

– كتاب مؤسسات الدولة الجزائرية الحديثة لعائشة غطاس وكتاب النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني لأحمد السليماني اللذان استفدت منهما في دراسة مؤسسات الدولة الجزائرية.

– كتاب الجزائر منطلقات وآفاق لناصر الدين سعيدوني وكتاب الموجز في تاريخ الجزائر ليحي بوعزيز اللذان استفدت منهما في دراسة مكانة الجزائر ومظاهر السيادة.

– كتاب علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا ليحي بوعزيز وكتاب الجزائر وأوروبا لجون.ب. وولف الذي عربه أبو القاسم سعد الله، وكتاب شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية لمولود قاسم نايت بلقاسم، الذين استفدت منهم في الفصل المتعلق بالعلاقات السياسية والحملات الأوروبية العسكرية على الجزائر.

الصعوبات المعترضة:

من الطبيعي أن يواجه الباحث العديد من الصعوبات في كل مراحل إعداد بحثه، ومن الصعوبات التي واجهتني لإنجاز هذه الدراسة أذكر:

صعوبة ترجمة الكتب الأجنبية المتخصصة، وصعوبة فرز المادة العلمية نظرا لتداخلها وتشابكها إضافة إلى نقص الخبرة والتجربة في ميدان البحث العلمي.

1- المغرب الأوسط وضعف الكيان السياسي:

كانت منطقة المغرب الإسلامي تعيش مرحلة من الوحدة والقوة تحت قيادة دولة الموحدين إلى غاية القرن الثالث عشر ميلادي وانضم إليها في هذه الفترة إقليم الأندلس وصار تابعا لها[1]، وعندما انهارت دولة الموحدين شهد المغرب الإسلامي حالة من التفكك الداخلي فظهرت ثلاث إمارات مستقلة، إمارة بني عبد الواد الزيانيين وعاصمتها تلمسان بالمغرب الأوسط وإمارة بني حفص بالمغرب الأدنى وإمارة بني مرين بالمغرب الأقصى[2]، وتميزت علاقات هذه الإمارات بالصراع والنزاعات المستمرة فقد وجد الزيانيون أنفسهم بين أطماع الحفصيين من الشرق وأطماع المرينيين من الغرب[3].

وبالرغم من أن الزيانيين تمكنوا من الحفاظ على ملكهم لمدة ثلاث قرون إلا أن عرشهم ظل مهددا خاصة من طرف المرينيين الذين سلبوا منهم السلطة عدة مرات، كما دب فيها الصراع بين أفراد الأسرة الحاكمة وظهر التنافس بينهم وقد أشار مولاي بلحميسي إلى هذا الضعف في قوله: "... نشب الخلاف بينهم حول العرش فانقسموا بين طامع في الملك ومعارض له وانهمكوا في الدسائس وربط المؤامرات، فأصبحت الحكومة المركزية بدون سلطة وبدون صلة بالجهات الباقية منها..."[4].

إن الصراع على العرش داخل الأسرة الزيانية كان سببا في كل التطورات التي عرفتها الجزائر أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر ميلادي، ومن المظاهر التي تؤكد حالة الضعف في المغرب الأوسط تدخل الدول المجاورة وتقلص مناطق سيطرة وسلطة

---

[1]- رأفت الشيخ: تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1994م، ص 374.

[2]- أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي: الثغر الجماني في إبتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم: المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013م، ص ص 454- 455.

[3]- أمبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989م، ص 489.

[4]- مولاي بلحميسي: نهاية دولة بني زيان، مجلة الأصالة، العدد 26، الجزائر، 1975م، ص ص 100- 106.

الدولة الزيانية حيث أصبحت لا تشمل إلا مدينة تلمسان والمناطق القريبة منها، كما أن الصراع الداخلي قد شجع الدول المجاورة التي كانت لها أطماع سابقة في أراضي الدولة الزيانية شرقا وغربا فقد سعى الحفصيون إلى توسيع نفوذهم في المناطق الشرقية خاصة قسنطينة وبجاية، أما الدولة المرينية في المغرب الأقصى فقد سيطرت على أغلب المناطق الغربية للدولة الزيانية كما كان لهم دور واضح في الصراع الداخلي[1].

إن ضعف الحكومة المركزية وعدم تمكن السلطة الزيانية من بسط نفوذها على المناطق الداخلية نتج عنه ظهور زعامات محلية تمثلت في سيطرة شيوخ القبائل والعروش الكبيرة على مناطق تواجدها وتحويلها لإمارات مستقلة مثل إمارة كوكو في منطقة القبائل والدواودة في الزاب والحضنة وبني جلاب في تقرت[2]، مما ساهم في تفكك الدولة الزيانية وهذا ما سهل في ظهور الأطماع الأجنبية وخاصة الإسبان.

2- العدوان الإسباني على المغرب الأوسط :

من الأحداث البارزة التي عرفتها شبه جزيرة إيبيريا الوحدة الإسبانية بعد انضمام دولة أرجونه ودولة قشتالة في سنة 1469م، وبهذا أصبحت إسبانيا دولة أوروبية عظمى قوية في البر والبحر[3]، وكان لسقوط غرناطة في يد الإسبان عام 1492م بداية مرحلة جديدة في برنامج التوسع الإسباني[4].

---

[1]- محمد السعيد بو بكر: العلاقات السياسية الجزائرية الإسبانية خلال القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر ميلادي (1119-1206هـ/1708-1792م)، مذكرة شهادة ماجستير تخصص التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2011م، ص ص 20- 25.

[2]- عائشة غطاس وأخريات: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر،2007م، ص 11.

[3]- شوقي عطا الله جمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1977م، ص 77.

[4]- امبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3،مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964م، ص 19.

لقد أخذت الحروب الإسبانية صبغة دينية صليبية وذلك نظرا للدور الذي قام به رجال الكنيسة التي اعتبرت المعركة خاصة بها[1]، ورغبة في محاولة تنصير المسلمين وإبعاد حدود الإسلام قامت إسبانيا في أواخر القرن الخامس عشر وطول القرن السادس عشر بالتدخل في البلاد الإسلامية بالشمال الإفريقي، وذلك لأن الإسبانيين لم يستطيعوا التخلص من احتلال العرب لبلادهم إلا بعد كفاح عنيف، لذلك رأت إسبانيا أن نقل الحرب إلى بلاد المغرب أمر ضروري وإستراتيجي بهدف تطويق بلاد المغرب خوفا من إعادة الكرة لأنهم لم ينسوا أن الفتح الإسلامي للأندلس كان من المغرب[2].

كان الإسبان يحاولون إعادة أمجاد وممتلكات الإمبراطورية القديمة وصاروا لا يتحملون رؤية دول أخرى تنازعهم السيادة شرقا وغربا، فالتمكن من احتلال المغرب العربي يجعل الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط بحرا إسبانيا بحتا[3].

2- 1- التحرشات الإسبانية على السواحل الجزائرية:

استغل الإسبان حالة التفكك والضعف التي كانت تعاني منها الدولة الزيانية لاحتلال مواقع ومدن عديدة جزائرية في مطلع القرن السادس عشر ميلادي، كان أولها المرسى الكبير في سنة 1505م، وفي سنة 1509م تم احتلال مدينة وهران، كما أرغمت كل من مستغانم وتنس والجزائر ودلس على الاستسلام ودفع الضرائب[4]، وأقيمت على صخرة الجزائر قلعة إسبانية والتي تعرف بصخرة البنيون لصد هجمات البحارة المسلمين ولمراقبة النشاط البحري لمدينة الجزائر، كما فرضت على سالم التومي حاكم مدينة الجزائر عقد هدنة معها تدوم

---

[1]- أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492- 1792، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976م، ص 81.

[2]- عائشة غطاس وأخريات: مرجع سابق، ص 14.

[3]- أحمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص ص 88- 89.

[4]- محمد العروسي المطوي: الحروب الصليبية في المشرق والمغرب، ط2، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، تونس، 1982م، ص 261.

عشرة سنوات ودفع الجزية للملك الإسباني، كما احتل الإسبان مدينة بجاية سنة 1510م وعجزت السلطة الزيانية عن حمايتها[1].

هكذا استطاعت إسبانيا في ظرف قصير (1505م- 1511م) أن تطوق الساحل الجزائري عن طريق احتلالها للنقاط الإستراتجية، وهو ما دفع السكان الجزائريين إلى الاستنجاد بالعثمانيين عند ظهور الإخوة بربروس بسواحل المغرب الإسلامي[2].

3- ظهور الإخوة بربروس واستنجاد الأهالي بهم:

لقد ذاعت أصداء الإخوة بربروس[3] في الجزء الغربي للبحر الأبيض المتوسط حين كانوا يعملون على إنقاذ مسلمي الأندلس الفارين عقب سقوط غرناطة وقد اتخذوا من جزيرة جربة التونسية قاعدة خلفية لهم[4]، وكان أول من استنجد بالإخوة بربروس هم علماء وأعيان مدينة بجاية في سنة 1512م، وقد توجه إليها الإخوة وحاصروها لكنهم اضطروا للتراجع والعودة إلى تونس فاقدا عروج ذراعه إثر إصابة أصيب بها أثناء المعركة[5]، وبعد سنتين من ذلك تمكن الإخوة من تحرير مدينة جيجل سنة 1514م واتخذوها قاعدة لهم ومنها واصلوا نشاطهم الجهادي.

حاول عروج تحرير بجاية من جديد في سنة 1515م بمساعدة القبائل الجبلية وتمكن من الإستيلاء على إحدى القلعتين التي بناها الإسبان وحاصر بجاية والقلعة الثانية لكنه لم يوفق

---

[1]- أحمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص 126.

[2]- عائشة غطاس وأخريات: مرجع سابق، ص 17.

[3]- بربروس: أي أصحاب اللحية الشقراء، وهي تسمية أطلقها الأوروبيون على الأخوين عروج وخير الدين، للمزيد ينظر: عزيز سامح التر: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1989، ص 41.

[4]- محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب: تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع،الأردن، 1989م، ص 27.

[5]- عزيز سامح التر: مرجع سابق، ص 45.

في تحريرها لأن تلك القبائل انصرفت دون استئذانه لزرع الحقول فاضطر عروج إلى الانسحاب لمدينة جيجل[1].

وبعد وفاة الملك الإسباني في 23 جانفي 1516م أراد أهل الجزائر أن يتخلصوا من قيود الهدنة التي أمضوها معه فبعثوا إلى مدينة جيجل وفدا يطلب المساعدة والعون من الأخوين، وقد لبى عروج النداء وحاول تحرير حصن البنيون لكن ضعف المدفعية حال دون ذلك في حين تمكن عروج من قتل سالم التومي الذي استعان بالإسبان[2].

أثار مجيء الإخوة بربروس حفيظة الإسبان فسيروا حملة عسكرية ضد مدينة الجزائر في نفس السنة 1516م لكن بعد يومين من الإنزال استطاع عروج إلحاق الهزيمة بهم، وبعد هذا الانتصار استنجد أبو زيان الذي كان في سجن عمه أبو حمو الثالث الزياني وسكان مدينة تلمسان بعروج فسار إليها مع أخيه إسحاق وترك أخاه خير الدين في مدينة الجزائر، وفي طريقه استولى على قلعة بني راشد وترك بها أخاه إسحاق على رأس حامية من الجنود، والتقى بجيش أبو حمو بسهل سيدي بلعباس وهزمه وفر هذا الأخير إلى مدينة وهران للاحتماء بالإسبان[3].

استنجد السلطان الفار بالإسبان ولم يترددوا في تلبية طلبه لأنهم انزعجوا من قوة وتنامي نفوذ الإخوة بربروس فقاموا بتجهيز حملة لمساعدته على استرداد تلمسان، حيث كانت البداية بحصار قلعة بني راشد وانتهى الأمر بالقضاء على الحامية العثمانية وعلى أخ عروج إسحاق

---

[1]– بسام العسلي: خير الدين بربروس والجهاد في البحر 1470– 1547، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت، 1980م، ص 91.

[2]– علي محمد محمد الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، 2001م، ص ص 209– 210.

[3]– خير الدين بربروس: مذكرات خير الدين بربروس، تر: محمد دراج، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ص ص 86 – 92.

في جانفي 1518م[1]، وبعد ذلك قام بتسيير حملة جديدة للسيطرة على تلمسان وعند اقترابه قام أتباع أبو حمو بفتح المدينة للغزاة فاضطر جيش عروج إلى الانسحاب من تلمسان، وقد اكتشف القائد الإسباني انسحاب عروج فقام بملاحقته إلى غاية استشهاده في صائفة 1518م[2].

بعد هذا الانتصار الكبير للإسبان قرروا القضاء على خير الدين المتواجد بمدينة الجزائر بالاتفاق مع السلطان الزياني أبو حمو الثالث على قيامه بالتقدم بقواته برا بينما يقوم الإسبان بإنزال قواتهم بحرا، على هذا الأساس سيروا حملة في سنة 1519م إلا أنها باءت بالفشل والهزيمة أمام قوات خير الدين.

4- إلحاق الجزائر بالخلافة العثمانية:

وجد خير الدين نفسه بعد مقتل أخيه في موقف حرج للغاية فقد أدرك في الحال ضعف موقفه السياسي ومركزه الحربي، فالأعداء يحيطون به من كل جانب ففي الغرب بقايا بني زيان في تلمسان وحلفائهم الإسبان في وهران وفي الشرق بني حفص أما في الداخل فقد تمردت عليه كل من تنس وشرشال وبلاد القبائل، وكان كل طرف يسعى للإطاحة به كما أنه قد واجه نقصا في السلاح والعتاد[3].

ولا ريب أن هذا الوضع الصعب الذي أصبح عليه خير الدين دفع به إلى التطلع صوب الشرق ففي هذه الأثناء كانت الإمبراطورية العثمانية في أوج توسعها[4]، فبعد صراع مرير مع الإمبراطورية البيزنطية استطاعت تحقيق انتصار كبير بفتح القسطنطينية سنة 1514م على

---

[1]- محمد بن يوسف الزياني: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تحقيق وتعريب: المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013م، ص 189.

[2]- عائشة غطاس وأخريات: مرجع سابق، ص 24.

[3]- أمبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مرجع سابق، ص 51.

[4]- تيسير جبارة: تاريخ الدولة العثمانية 1280م- 1924م، عمادة البحث والدراسات العليا، فلسطين، 2015م، ص 129.

يد محمد الفاتح ثم توالت انتصارات الجيش العثماني حيث حققوا انتصارا ضد الفرس سنة 1514م ثم في سوريا سنة 1515م ثم في مصر سنة 1517م[1].

وجه أعيان مدينة الجزائر رسالة إلى السلطان سليم الأول يناشدونه فيها الحماية والانضمام إلى الدولة العثمانية وتعد هذه الرسالة أول وثيقة في العلاقات بين الطرفين[2]، ونجحت البعثة الجزائرية في تحقيق أهدافها إذ سارع السلطان سليم الأول إلى منح رتبت بايلرباي إلى خير الدين وقام بإرسال نحو 2000 جندي مسلح بالبنادق وعدد من رجال المدفعية وفتح باب التطوع للراغبين من أهالي الأناضول في الذهاب إلى الجزائر[3].

لقد أعطى الحكم العثماني للجزائر اسمها الحديث التي بدأت تعرف به منذ ذلك التاريخ بعد أن كان مقتصرا على المدينة فقط التي أصبحت مركزا للحكم، كما أدخل العثمانيون مفهوم الحدود السياسية إلى المغرب العربي بعد القضاء على الفوضى الداخلية التي كانت سائدة في أغلب مناطق الجزائر وتوحيد القوى لمواجهة الخطر الأوروبي المحيط بهم[4].

أعلنت تبعية الجزائر رسميا للدولة العثمانية بمنح خير الدين لقب البايلرباي[5]، وبذلك تكونت إيالة الجزائر ودعي للسلطان العثماني على المنابر وضربت السكة باسمه وخضعت إدارة الجزائر لإدارة خاصة ضمن منظومة أوجاق الغرب، وبذلك نظم خير الدين الجزائر بعد أن أصبحت إيالة عثمانية تنظيما عسكريا وسياسيا[6].

---

[1]– عائشة غطاس وأخريات: مرجع سابق، ص 24.

[2]– المرجع نفسه، ص25.

[3]– آرجمنت كوران: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، تر: عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970م، ص22.

[4]– مؤيد محمود حمد المشهداني وسلوان رشيد رمضان: أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518م – 1830م، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد5، العدد16، جامعة تكرت، 2013م، ص417.

[5]– محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت، 1981 ، ص 231.

[6]– مؤيد محمود حمد المشهداني وسلوان رشيد رمضان: مرجع سابق، ص 418.

1- التنظيم السياسي والإداري:

بعد انضمام الجزائر إلى الدولة العثمانية تمتعت في ظل هذه الحماية بمكانة مرموقة وهيبة دولية وتوطدت ركائز الحكم فيها وانتشر الأمن بربوعها، وقد كانت سلطة حاكم الجزائر في بداية العهود الأولى تشمل ولايتي تونس وطرابلس ولكل منهما حاكم تحت نظر حاكم الجزائر[1]، ثم اقتصرت السلطة على الجزائر وكان حكامها يدينون بالطاعة للخليفة ويقتبسون النظم من الخلافة العثمانية في تحديد الوظائف، بالإضافة إلى الإبقاء على الطابع المحلي كما استندت على مقومات القانون الإسلامي بالإضافة إلى العادات والعرف لكن في ما بعد اتجهت إلى اكتساب شخصية متكاملة[2].

1-1 التنظيم السياسي:

اتصف نظام الحكم الذي عرفته بلاد الجزائر أثناء العهد العثماني بتعاقب عدة أنظمة سياسية عبر فترات تاريخية محددة قسمت إلى أربعة مراحل[3]:

أ - مرحلة البايلربايات (1518م/1587م): بدأت هذه الفترة باستقرار الحكم العثماني في الجزائر وهي أزهى العهود، تميزت بكثرة الأعمال العمرانية والتنظيم الإداري والبحري وكانت السلطة في يد رياس البحر، ومن أبرز آثارها توحيد الجزائر سياسيا.

ب - مرحلة الباشوات (1587م/1659م): ترأس الجزائر في هذه المرحلة والي تعينه الحكومة العثمانية لمدة ثلاث سنوات يمنح لقب الباشا، وتميزت هذه الفترة بازدهار البحرية الجزائرية كما سمحت الحكومة العثمانية بدخول الامتيازات الأجنبية إلى الجزائر.

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي البوعبدلي: الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984م، ص 16.

[2]- كليل صالح: سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الإسباني لاحتلال المغرب الأوسط، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، تخصص حديث ومعاصر، جامعة باتنة،2007م، ص 154.

[3]- أحمد السليماني: النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر،1993م، ص ص 10-17.

ج – مرحلة الآغاوات (1659م/1671م): قرر الديوان إلغاء منصب الباشا وإسناد السلطة إلى قادة الأوجاق[1] وجعلوا مدة حكمهم لا تتجاوز سنتين، تميزت هذه الفترة بالاضطرابات في الحكم وفوضى في شؤون البلاد وبالمحاولات المستمرة لفصل الجزائر عن الحكم العثماني.

د – مرحلة الدايات (1671م/1830م): وهي فترة طويلة استمرت دون انقطاع تميزت بعودة رياس البحر وذلك بانتخاب داي يحكم البلاد من قبل المجلس، وعرفت الجزائر في هذه المرحلة مقومات السياسة وتمتعت بالاستقلال الفعلي عن الدولة العثمانية.

إن تعاقب أنظمة الحكم وما صاحبها من تطور في المؤسسات الإدارية جعل الدولة الجزائرية ولاسيما في الفترة الأخيرة من حكم الدايات تتميز عن باقي أقاليم الإمبراطورية العثمانية بكيانها المتميز بإدارة منتظمة وحدود معترف بها وروابط متفق عليها مع باقي الدول، حيث أصبحت الجزائر دولة ذات سيادة لها كامل الصلاحيات في توقيع المعاهدات مع الدول الأوروبية دون الرجوع إلى الباب العالي[2].

1 –2– التنظيم الإداري:

عرف الجهاز الإداري للجزائر في العهد العثماني تطورا ملحوظا وذلك منذ استقرار الحكم العثماني بالجزائر حتى أن استكمل تنظيماته واستقرت أجهزته مع نهاية القرن الثامن عشر ميلادي، حيث أصبحت السلطة التنفيذية بيد الداي الذي يساعده في تنفيذ مهامه الإدارية وإصدار أوامره وتعليماته ديوان خاص يتشكل من مجموعة من موظفين ساميين[3].

---

[1]– أوجاق: كلمة تركية لها عدة معان، أطلقت على صنف من الجند كالسباهية وهم فرقة من العساكر في الجيش الإنكشاري، للمزيد ينظر: سهيل صبان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض،2000م، ص 42.

[2]– بسام العسلي: الجزائر والحملات الصليبية (1547م– 1791م)، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت،1986م، ص71.

[3]– نصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي: مرجع سابق، ص16.

- الديوان:

أ – الديوان الكبير: هو امتداد لمجلس أعيان مدينة الجزائر يضم ضباط وقادة الجند وممثلي السلطة الدينية وممثلين عن طائفة رياس البحر وعدد من أعيان المدينة، يضم ما يقارب ألف شخص ويترأسه القائد الأعلى للجيش الإنكشاري ويجتمع أعضاؤه أربع مرات في الأسبوع، ويمثل الديوان المجلس الأعلى للحكومة الجزائرية المكلف بمراقبة جميع أعمال الحكومة[1].

ب– الديوان الصغير: يتكون من 35 عضوا يضم كبار ضباط الإنكشارية ويترأسه الباشا ويعد بمثابة مجلس الوزراء، وتتسم دوراته بالمساواة الكاملة لأعضائه في المناقشة والتصويت وتسجل كل قراراته.

- الداي: رئيس الدولة والمسؤول الأول عن السياسة الداخلية والخارجية للجزائر يمارس كل صلاحيات السلطة السياسية المتمثلة في تطبيق القوانين المدنية والعسكرية وتوقيع المعاهدات واختيار الوزراء وحكام المقاطعات والإشراف الشخصي على مراقبة إيرادات الدولة وخزينتها، ويتم تعين الداي من طرف الديوان وبعد عملية تنصيبه تتم تزكيته من طرف الباب العالي[2].

- الخزناجي: وزير المالية والمسؤول عن خزينة الدولة يشرف على الإنفاق ويراقب السكة.

- الآغا: قائد فرقة الإنكشارية وفرسان المخزن والصبايحية يتلقى أوامره مباشرة من الداي ويتمتع بالسلطة المطلقة على المناطق الداخلية.

- خوجة الخيل: المشرف على أملاك الدولة والمسؤول الأول عن جمع الضرائب وصيانة أملاك الدولة والاتصال بالقبائل عند تعاملها مع الحكومة خاصة في تمويل الجيش أثناء الحرب.

---

[1]– عائشة غطاس وأخريات: مرجع سابق، ص ص 112–113.

[2]– أحمد السليماني: مرجع سابق، ص 19.

– بيت مالجي: المسؤول عن جميع المسائل المتعلقة بالورثة وتحديد نصيب خزينة الدولة من الميراث والأملاك التي تصادر بسبب عزل الموظفين أو وفاتهم أو غيابهم الدائم.

– وكيل الحرج: وزير البحرية وهو المكلف بالشؤون البحرية والعلاقات الخارجية وبكل ما يتعلق بالتسليح والتحصينات كما يراقب النشاط البحري[1].

– الكتاب الأربعة : تزايد نفوذهم واكتسبوا مرتبة سامية في جهاز الدولة وهم المكتباجي المشرف على سجلات الدولة والدفتردار مراقب مخازن الدولة ووكيل الحرج الصغير المكلف بحفظ سجلات غنائم الجهاد البحري والرقمجي المشرف على سجلات الشؤون الخارجية.

إضافة إلى مجموعة من الموظفين القائمين على تسيير المدينة أمثال مجموعة الخوجات ومجموعة القياد والشيخ الناظر المشرف على الأحباس والمزوار المكلف بأمن الشوارع[2].

1-2-2 النظم الإدارية:

بعد قيام الدولة الجزائرية بصفة رسمية وقصد تحقيق الانسجام أكثر في الوظائف قسمت الجزائر إداريا إلى[3]:

– دار السلطان: مقاطعة إدارية توجد بالجزائر العاصمة ونواحيها ويوجد بها مقر رئيس الدولة تمتد من مدينة دلس شرقا إلى مدينة شرشال غربا ومن الجنوب بايليك التيطري.
– بايليك الشرق: أكبر المقاطعات الموجودة في الجزائر يمتد من الحدود التونسية شرقا إلى بلاد القبائل غربا ومن البحر المتوسط شمالا إلى الصحراء جنوبا وعاصمته قسنطينة.
– بايليك الغرب: كانت عاصمته مازونة ثم معسكر ثم وهران بعد تحريرها سنة 1792م يمتد

---

[1]– نصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي البوعبدلي: مرجع سابق، ص ص17– 18.
[2]– المرجع نفسه، ص 19.
[3]– مؤيد محمود حمد المشهداني وسلوان رشيد رمضان: مرجع سابق، ص418.

من الحدود المغربية غربا إلى التيطري شرقا ومن البحر المتوسط شمالا إلى الصحراء جنوبا.

– بايليك التيطري: عاصمته المدية يحده من الشمال سهل المتيجة ومن الجنوب الصحراء ومن الشرق الزاب والغرب معسكر وهو من أصغر البايالبك وأكثرها ارتباطا بالسلطة.

– موظفو الإدارة المحلية: يأتي في المقام الأول الباي ممثل سلطة الداي في البايلك الذي يقوم بالحفاظ على الأمن وإبقاء الاتصال بمركز السلطة وتوفير موارد الخزينة، ويساعده في مهامه مجموعة من الموظفين يشكلون ديوان البايليك وهم الخليفة الذي ينوب الباي ويخلفه عند غيابه والباش خزناجي الذي يشرف على مصادر دخل البايليك وآغا الدايرة قائد الحامية التركية بالبايليك وشيخ البلد المكلف بالحفاظ على أملاك الدولة وتوفير الخدمات الضرورية للحامية التركية[1].

2- التنظيم القضائي للدولة:

كان النظام القضائي في الجزائر خلال العهد العثماني متصلا بالحاكم إذ يعد مصدر السلطة السياسية والقضائية[2]، وكانت هذه الأخيرة تشتمل على محكمتين ومكونة من قاضيين ومفتيين أحدهما مالكي والآخر حنفي، ورغم اختلاف المذهبين فقد كانت الفئات الاجتماعية حرة في اختيار المحكمة التي يتجهون إليها[3].

2-1- مؤسسات القضاء في الجزائر خلال العهد العثماني:

أ – مؤسسة الجماعة: كانت مؤسسة الجماعة على قدر كبير من الهيبة والوثوق في أعيانها وأشرافها تتم خلالها عمليات الصلح بين الأفراد والجماعات.

---

[1]– عائشة غطاس وأخريات: مرجع سابق، ص ص 184- 185.

[2]– مؤيد محمود حمد المشهداني وسلوان رشيد رمضان: مرجع سابق، ص429.

[3]– حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تحقيق محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006م، ص 72.

ب – القاضي الشرعي: يعتبر الداي من الناحية المعنوية القاضي الأعلى للبلاد ويتولى شخصيا تعيين القاضي الشرعي لمدينة الجزائر بينما يتولى البايات تعيين قضاة الشرع في المقاطعات، ويساعده في مهامه الكتاب والشواش لتأمين جلسات المحاكمة.

ج – المحكمة الشرعية: تنقسم إلى محكمتين هما المحكمة الشرعية المالكية يرأسها قاض مالكي والمحكمة الشرعية الحنفية يرأسها قاض حنفي، ويساعد كل قاضي في محكمته عدد من العدول يتولون تحرير العقود ومحاضر النزاعات والتحقيق في المسائل القضائية.

د – المجلس العلمي: ويسمى بالمجلس الشريف يضم قاضيين حنفي ومالكي ومفتيين حنفي ومالكي وضابط عسكري يعقد اجتماعاته في المسجد الجامع بعاصمة الإقليم، ويلعب المجلس العلمي في الكثير من الأحيان دور المحاكم الابتدائية كما يعتبر محكمة استئنافية في حالة طعن المدعي في حكم قاضي الجماعة.

هـ – مجلس الداي أو الباشا: ويضم نفس تركيبة المجلس العلمي للمقاطعات وهو بمثابة أكبر مجلس في الجزائر خلال العهد العثماني، ترفع إليه القضايا التي لم تحل على مستوى المجالس العلمية بالأقاليم الثلاثة، فهو بمثابة المحكمة العليا يكون فيها الحكم نهائيا غير قابل للاستئناف[1].

3- التنظيم المالي والاقتصادي:

من المعروف أن كل دولة تكمن قوتها أساسا في صحة مؤسساتها الاقتصادية التي تعطي لها نوع من الاستقرار والأمن، وهذا حال الجزائر التي عمل حكامها خلال ثلاثة قرون على ازدهار الدولة عن طريق إنشاء مؤسسات مالية تمولها مصادر متنوعة كالتجارة والصناعة والزراعة والضرائب بمختلف أنواعها والغنائم البحرية، زيادة على المساعدات المقدمة من قبل

[1]– مصطفى عبيد: القضاء بالجزائر خلال العهد العثماني، مجلة العصور الجديدة، العدد 11–12، جامعة وهران، الجزائر، فيفري 2014م، ص ص 218– 220.

الدولة العثمانية[1]، ويمكن إجمال الوضع الاقتصادي وتنظيماته على البعد التالي:

3-1- النشاط الاقتصادي:

عرفت الجزائر في العهد العثماني نشاطا زراعيا في معظم المناطق الداخلية حيث مثلت الزراعة المورد الرئيسي لمعظم السكان، ويقوم هذا النشاط على نظام الملكية الخاصة وملكية الدولة والأراضي المشاعة والموقوفة، أما النشاط الصناعي فقد عرف ازدهارا بعد هجرة الأندلسيين الذين نقلوا صناعتهم إلى الجزائر حيث تخصصوا في صناعة الأسلحة والبارود أما الأهالي فقد مالوا إلى المنسوجات الصوفية فيما اختص اليهود بالنقش على الحلي، كما أدى الجهاد البحري إلى الاعتناء بصناعة السفن ومختلف المراكب[2]، في حين عرف النشاط التجاري ازدهارا كبيرا سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي فالتجارة الداخلية تمركزت في المدن الكبرى مثل قسنطينة والجزائر وفي الأسواق الأسبوعية والسنوية في الأرياف والبوادي وفيها كل ما يحتاج إليه السكان من منتجات محلية أو مستوردة[3]، أما التجارة الخارجية فكانت تعتبر مصدرا هاما في تنمية الخزينة وكانت تتم عن طريق الموانئ مع دول البحر المتوسط سواء الإسلامية منها أو الأوروبية أو مع دول إفريقيا عن طريق القوافل[4].

3- 2 النظام المالي:

كان النظام المالي يقوم على تنظيم محكم لمصادر الدخل ووجوه الإنفاق ويخضع لإجراءات فعالة لضبط حسابات الخزينة العامة التي أصبحت العصب الحساس لنظام الحكم بالجزائر، وقد كانت عملية إصدار العملة تتم بأمر من الداي وبإشراف من الخزناجي[5].

---

[1]- صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي 1514- 1830، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص ص 335-338.

[2]- المرجع نفسه، ص 339.

[3]- محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982م، ص64.

[4]- المرجع نفسه ، ص 65.

[5]- ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي: مرجع سابق، ص 26.

أما مصادر الأموال التي تجمعت في خزينة الجزائر طيلة العهد العثماني فهي متعددة ومتنوعة نذكر منها غنائم العمليات البحرية وبالخصوص الجهاد البحري ومساهمة البايالليك السنوية والفصلية وضرائب القطاع الفلاحي وغرامات سكان الأرياف ورسوم سكان المدن وعوائد النقابات المهنية والطائفية.

3- 3 النظام الضريبي:

تتمثل الضرائب في رسوم تؤخذ من القطاع الريفي مثل العشور التي تفرض على الملكيات الخاصة ونظام الخماسة في أراضي البايليك وضريبة اللزمة أو المعونة على أراضي العرش، وأخرى تتعلق بنشاطات الحياة الاقتصادية في المدن وما يشملها من ضرائب تمس التبادل الداخلي والخارجي مثل الرسوم المفروضة على سكان المدن ونقاباتهم المهنية وحقوق الالتزام والتنصيب ورسوم الجمارك ومكس الأسواق[1].

4- نظام الجيش والبحرية:

تشكل المؤسسة العسكرية العمود الفقري الذي يقوم عليه الحكم العثماني بالجزائر حيث تعمل على حفظ الأمن ومراقبة النشاط الاقتصادي والتعامل الاجتماعي، وتعود الكلمة العليا للنظام العسكري إلى الديوان والتصرف الفعلي إلى البايلرباي ثم الباشا ثم الأغا ثم الداي حسب فترات الحكم[2]، وقد استطاعت المؤسسة العسكرية أن تحافظ على نظام الحكم الذي حال دون إحداث قطيعة مع الدولة العثمانية، بل عملت على تحويل تبعية الجزائر للدولة العثمانية إلى الاستقلال الفعلي وفرض نوع من توزيع المسؤولية في إطار الديوانين الكبير والصغير ثم حصرها في شخص الداي ومساعديه لان ذلك يساعد على اتخاذ الإجراءات

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800م- 1830م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م، ص ص 87- 98.

[2]- ناصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م، ص 170.

الضرورية التي كانت تفرضها العلاقات الدولية المضطربة وتتطلبها الأوضاع الداخلية[1].

4- 1 الجيش البري:

عرفت الجزائر إبان الحقبة العثمانية تنظيما عسكريا يشبه إلى حد ما التنظيم المعمول به في الدولة العثمانية، فالجيش الإنكشاري الذي لم يكن معروف في الجزائر أدخل إليها مع إرسال أول دفعة من الجند الجديد في بداية القرن السادس عشر ميلادي[2]، وكان التجنيد يتم بطلب من الداي ويكلف بالمهمة وكلاء الجزائر المقيمين بمدن آسيا الصغرى أو جزر بحر إيجة أو وفود من أفراد الجيش وشملت عملية التجنيد كل المقاطعات التابعة للدولة العثمانية، وضمت صفوف إنكشارية الجزائر عناصر أخرى أتت من تونس وطرابلس وليفورنه خاصة في الأعوام الأخيرة حين قل التجنيد من الأراضي العثمانية، وتنقسم الإنكشارية في الجزائر إلى فرق ووحدات صغيرة تسمى أوجاق وقد بلغ عددها في مدينة الجزائر 424 أوجاقا[3].

4- 2 القوات البحرية:

تكونت النواة الأولى للبحرية الجزائرية من الذين جاء بهم الإخوة بربروس من بحارة وسفن من المشرق بعد أن أقام الإخوة سلطتهم في الجزائر، وقد اهتم الحكام بتنمية وتطوير هذه النواة من الناحية المادية والبشرية فأصبحت البحرية الجزائرية بفضل جهود التصنيع ووجود ميناء يتوفر على عشرات السفن وطاقم مدرب تدريبا جيدا قادرة على الصمود ومقاومة الحملات الصليبية وفرض سيادة الدولة على البحر[4].

أ - **طائفة رياس البحر:** كانت التركيبة البشرية للبحرية الجزائرية غنية ومختلفة المشارب يوحدها الجهاد في سبيل الله، وقد تكونت من خليط من العناصر المحلية إضافة إلى أعلاج

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق، مرجع سابق، ص 171.

[2]- عائشة غطاس وأخريات: مرجع سابق، ص 69.

[3]- المرجع نفسه، ص 72.

[4]- جمال الدين سهيل: ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 11هـ/17م، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 13، قسم التاريخ المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011م، ص 140.

أوروبا الذين أسلموا وانظموا إلى بحرية الجزائر ويضاف إليهم بحارة من المشرق الإسلامي وآخرون وفدوا من الأندلس، ولم يكن رجال طائفة رياس البحر بحارة عاديين باعتراف الكتاب الغربيين الذين أبهرتهم شجاعتهم ونظامهم فيذكر هايدو"Haedo" أن رجال البحرية الجزائرية كانوا يجوبون البحار دون خوف ويسخرون من السفن المسيحية[1]، ويقول دي غرامون" De Grammont " أن رياس الجزائر لا نظير لهم في الحرب التي كانوا يخوضونها[2]، وقد عرفت طائفة رياس البحر أحسن أوقاتها خلال القرن 16م حيث سيطرت على المجال السياسي، وقد برز البايلربايات من الرياس ليس فقط في المجال الإقليمي وإنما في المجال المتوسطي أمثال خير الدين وصالح رايس وعلج علي وتزايد نفوذهم بسبب أرباح الجهاد البحري.

ب – الأسطول الجزائري:

لقد شهد الأسطول البحري الجزائري تطورا ملحوظا في القرن السادس عشر، حيث عرفت البحرية الجزائرية تنوعا في السفن الحربية والتي من بينها المركب والغيلوطة والفرقاطة[3]، وكانت تلك السفن خليط من كل نوع منها ما يصنعه الجزائريون في ورشاتهم ومنها ما يؤخذ من البحر من المراكب الحربية والتجارية التي يدخلون عليها الإصلاحات والتعديلات، وبهذا فقد ساهمت الغنائم البحرية في التصاعد المستمر لعدد قطع الأسطول الجزائري. وإن من مظاهر قوة البحرية الجزائرية في العهد العثماني المداخيل المعتبرة للخزينة بسبب

---

[1]– F.D.De Haédo : Histoire Des Rois D'Alger, Traduit et Annoté par : H.D.De Grammont, Adolphe Jourdan, Libraire-éditeur, Paris,1881,p177.

[2]– H.D.De Grammont : Histoire D'Alger sous la Domination Turque (1515-1830), Ernest Leroux, Editeur, Paris, 1887, p50.

[3]– عائشة غطاس وأخريات: مرجع سابق، ص 98.

أرباح الجهاد البحري من حمولات السفن بالغنام ومبالغ افتداء الأسرى والإتاوات الإلزامية التي تدفعها الدول الأوروبية مقابل حماية سفنها[1].

5- رموز السيادة الجزائرية:

5- 1- الحدود الجغرافية للقطر الجزائري:

لقد أعطى الحكم العثماني للجزائر اسمها الحديث بعدما كان مقتصرا على المدينة التي أصبحت مركزا للحكم، وأدخل مفهوم الحدود السياسية إلى المغرب العربي الحديث ما نتج عنه وضع أسس كيان سياسي موحد على أرض الجزائر[2].

وسنحاول فيما يلي ذكر الحدود الجغرافية للقطر الجزائري من خلال ما ورد عن المؤرخين:

يذكر أحمد توفيق المدني في كتابه "جغرافية القطر الجزائري" بأن الحد الطبيعي الوحيد للجزائر هو الحد الشمالي المتكون من ساحل البحر الأبيض المتوسط، أما الحد الشرقي فهو خط وضعي سياسي لا يعتمد على أي فاصل طبيعي قام الأتراك برسمه للفصل إداريا بين الجزائر وتونس، أما الحد الغربي فهو من وضع الأتراك والمغاربة للفصل إداريا بين الجزائر ومملكة الأشراف، أما الحد الجنوبي فيتمثل في الصحراء الكبرى[3].

ويذكر وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816- 1824) في مذكراته بأن حد مملكة الجزائر من الغرب إمبراطورية المغرب وشمالا البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق الأراضي التونسية ومن الجنوب الصحراء الكبرى[4].

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م، ص ص 93-97.

[2]- مؤيد محمود حمد المشهداني وسلوان رشيد رمضان: مرجع سابق، ص 416.

[3]- أحمد توفيق المدني: جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية، مطبعة الشريف، (د.م)، 1948م، ص 7.

[4]- وليام شالر: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر(1816- 1824)، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص27.

ويذكر العالم الألماني هابنسترايت من خلال رحلته إلى الجزائر أن مملكة الجزائر يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الغرب مملكة فاس ومن الشرق مملكة تونس وأما في الجنوب فتوجد جبال الأطلس[1].

نستنتج مما سبق بأن جميع المواقف تتفق بأن هناك حدود سياسية للجزائر معترف بها من قبل جيرانها، وأنها أصبحت دولة مكتملة البنيان[2] لها عاصمة تشرف وتنظم مجمل مقاطعاتها[3] ولها حدود قارة مع كل من تونس والمغرب ومجال توسعها في الجنوب الصحراء الكبرى، ولها جهاز حكمها المستقل والتابع اسميا للدولة العثمانية[4].

5- 2 العلم الجزائري :

استعمل الجزائريون طوال العهد العثماني رايات متعددة منها ما اشتركوا فيه مع العثمانيين بحكم ارتباطهم بالدولة العثمانية ومنها ما انفردوا به عندما عملت الجزائر على تأكيد ذاتيتها في إقامة كيان سياسي مستقل، ففي القرن السادس عشر عندما احتد الصراع بين الإمبراطوريتين العثمانية والإسبانية نشط خير الدين لنجدة مسلمي الأندلس والدفاع عن الساحل الغربي للمتوسط، ولإبراز الطابع الديني الجهادي لحروبه ضد النصارى اتخذ خير الدين علما أخضرا يتخلله سيف ذي الفقار[5]، وقد رفع رياس البحر في نهاية القرن السادس

---

[1]- ج.أو.هابنسترايت: رحلة العالم الألماني ج.أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس(1145هـ/1732م)، تر: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس،(د.ت)، ص 25.

[2]- بسام العسلي: الجزائر والحملات الصليبية(1547- 1791م)، مرجع سابق، ص 71.

[3]- العربي ايشبودان: مدينة الجزائر، تاريخ عاصمة، تر: جناح مسعود، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص09.

[4]- نصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق، مرجع سابق، ص 168.

[5]- شاوش حباسي: العلم الوطني الجزائري المعاصر، تطوره الشكلي وتحليل لمضمونه الإيديولوجي والسياسي(1518-1945م)، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص09.

عشر راية الجزائر المؤلفة من علم أخضر مرصع بالنجوم[1]، أما في القرن الثامن عشر فقد كان علم الجزائر أحمر يتخلله مقص أبيض مفتوح أو علم أحمر يتخلله رأس جمجمة أو ذراع عاري يحمل سيف ذي الفقار، وقد ضلت الراية على هذا الحال خلال الثلاثين سنة الأولى من القرن التاسع عشر مع تغيير بسيط تمثل في تغييب الرسم من العلم الجزائري ليصير بذلك راية حمراء[2].

5- 3 العملة الجزائرية:

كانت الجزائر تصك العملة بثلاثة أنواع هي[3]:

أ - العملات الذهبية: السلطاني ونصفه وربعه والمحبوب ونصفه وربعه.

ب- العملات الفضية: الدورو الجزائري وريال بوجو وريال درهم والموزونة.

ج- العملات النحاسية: الصائمة وريال بسيطة وبعض قطع أخرى أقل منها.

إن أهم ما ميز العملة الجزائرية في العهد العثماني عدم استقرارها وصعوبة تحديد قيمتها بسبب تذبذب الأحوال الاقتصادية والسياسية في البلاد مما ساعد هذا على ندرة المعادن الثمينة وزاد بذلك رواج أعمال تزوير العملة، وقد استفادت من ذلك المصالح الاقتصادية الأجنبية فبادرت إلى تصدير النقود المعدنية مقابل استيراد السلع والبضائع، وساعدها على ذلك الإقبال المتزايد للسكان على النقود الأجنبية اعتقادا منهم بأنها أجود وأضمن لهم،[4]وقد ساعد هذا الرواج التجاري إلى قيام نظام نقدي متنوع ومتميز سواء من حيث المادة وعيارها أو من حيث المضامين الكتابية والنقوش الزخرفية.

---

[1]- جون ب. وولف: الجزائر وأوروبا، ترجمة وتعليق أبو القسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص180.

[2]- شاوش حباسي: مرجع سابق، ص 10.

[3]- مؤيد محمود حمد المشهداني وسلوان رشيد رمضان: مرجع سابق، ص ص 423- 424.

[4]- المرجع نفسه، ص 424.

ومن بين أهم تلك العملات المتداولة بالبلاد الجزائرية العملة المصرية بنوعيها الذهبية والفضية والسكة التونسية بحكم الروابط الجوارية للإقليم الشرقي للجزائر والمغربية بباياليك الغرب، وأيضا العملة الإسبانية التي كان لها نفوذ كبير خاصة بعد طرد الإسبان من وهران والمرسى الكبير، بالإضافة إلى العملة العثمانية والإيطالية والبرتغالية[1].

[1]– صالح عباد: مرجع سابق، ص 345.

1 – مكانة الجزائر الدولية:

كانت الجزائر أقوى دول المغرب الإسلامي بسبب كبر مساحتها وطول سواحلها ووفرة تجارتها وعلاقاتها الخارجية الواسعة، أكسبها هذا الوضع صفة الزعامة على سائر أقطار المغرب العربي الأخرى واعترفت دول أوروبا لها بذلك، وأصبحت تدفع لها الضرائب وتقدم لها الهدايا[1]، وقد اعتمدت الدولة الجزائرية في العهد العثماني على قوة بحريتها في مواجهة الحملات الصليبية الأوروبية المستمرة[2]، حيث كانت تقوم بعمل مزدوج من خلال الدفاع على الجزائر وباقي البلدان المغاربية والمشاركة في الدفاع على البلدان الإسلامية خاصة الدولة العثمانية في شرق البحر المتوسط دفاعا عن المقدسات الدينية والوطنية، فقد كان الأسطول الجزائري دائما في المقدمة يخوض المعارك تلوى الأخرى، الأمر الذي أرعب دول أوروبا وهدد مصالحها التجارية والاقتصادية على سواحل البحر الأبيض المتوسط[3]، وكثيرا ما تعلن الجزائر الحرب على الدول الأوروبية أو على بعضها عندما تتأخر في دفع الضرائب، وكانت من أكثر الدول التي تتعرض لنقمتها إسبانيا والبرتغال والمدن الإيطالية والدول الإسكندنافية، لهذا كانت تضطر إلى دفع المزيد من الضرائب كل سنة وتعقد مع الجزائر علاقات الصداقة وتجددها باستمرار وترسل القناصل لتمثيلها بالجزائر لدفع الأخطار التي تهدد أساطيلها ومصالحها التجارية[4].

1 –1 استراتيجية الدولة الجزائرية في علاقاتها الخارجية:

بنت الجزائر منذ عهد خير الدين استراتيجية دولية تقوم على مكانتها الدولية وأولى هذه الاستراتيجيات ربط مصيرها بمصير الخلافة العثمانية، لكن مع نهاية القرن السابع عشر بدأت في استحداث شخصية دولية انطلاقا من منطلق الاستقلالية في القرار وعدم الالتزام

[1]– يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،2009م، ص ص 48– 49.

[2]– أحمد السليماني: مرجع سابق، ص51.

[3]– جمال الدين سهيل: مرجع سابق، ص 144.

[4]– يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص49.

بأي تعاقد أو اتفاقية تبرمها الخلافة مع الأطراف الأوروبية[1]، ثم انطلقت في الاستعداد لمواجهة الأخطار المحتملة التي تهدف إلى النيل من استقلالها ومتابعة الجهد من أجل تحرير بقية الأراضي الخاضعة للاحتلال الإسباني بإرسال حملات برية وبحرية، هذه السياسة مكنت الجزائر من انتزاع الاعتراف الدولي والأوروبي بسيادتها وخصوصية مصالحها في حوض المتوسط، من خلال نقل الحرب إلى داخل أرض الأعداء وهو ما تجسد باعتراف الدول مثل إنجلترا وهولندا وفرنسا بها كقوة عالمية، هذه الدول التي رأت في قوة الجزائر عامل توازن في ظل الصراع الدائم بينها والذي وقفت فيه الجزائر موقف حياد بما تفرضه مصالحها.

كما عملت الجزائر على وضع آليات القانون والمعاهدات من خلال مبدأ أنه من السهل إبرام الصلح لكنه من الصعب المحافظة عليه وحمايته، ووضعت آلية تفتيش السفن الصديقة والعدوة وهو ما نص عليه القانون البحري الدولي الحديث، للتأكد من حقيقة انتماءها ونوعية حمولتها وهوية المسافرين، فعلى عاتق البحرية الجزائرية وقع هذا العبء كإجراء لحماية مصالح البلاد السياسية والاقتصادية والاستراتيجية[2].

إن مصدر قوة الجزائر في العصر الحديث يرجع إلى وعيها الكامل بالأخطار الأوروبية المحدقة بها واهتمامها الكبير بإعداد نفسها لمواجهتها سياسيا وعسكريا واقتصاديا وفعالية موقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يتحكم في معظم الحوض الغربي المتوسط.

1 – 2 مبادئ الدبلوماسية الجزائرية:

أخذت الجزائر طابعا خاصا تمثل في استقلالية القرار السياسي حيث اتخذت الحكومة سياسية خارجية مستقلة، فلم يعد تعاملها مع الدول مرهون برأي الدولة العثمانية حيث أصبحت تسالم من تشاء وتحارب من تشاء وتبرم الاتفاقات الثنائية بمحض إرادتها ومثال ذلك المعاهدة التي أبرمتها الجزائر مع فرنسا سنة 1689م على أن السلم بين الدولتين

[1]– كليل صالح : مرجع سابق، ص 199.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 199– 200.

سيكون لمدة مائة سنة[1] (ينظر الملحق رقم 01)، ولم تقبل الجزائر إعطاء امتيازات معينة للقناصلة الأوروبيين مثلما منحت لهم من طرف الدولة العثمانية، فقد كان القناصلة الأوروبيون في اسطنبول يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية وحق القضاء القنصلي والإشراف على شؤون الرعايا الأوروبيين، ورغم إلحاح الدولة العثمانية على الجزائر من أجل منحهم صلاحيات واسعة فإن الدولة الجزائرية رفضت هذا الطلب واستمرت في نفس السياسة اتجاه الاعتماد القنصلي في القرن السابع عشر[2].

لقد طورت الدبلوماسية الجزائرية مبدأ تنظيم علاقاتها الدولية عن طريق التعاقد المباشر مع الجزائر نفسها، وامتازت الدبلوماسية الجزائرية في هذه الفترة أيضا أنها أدخلت أساليب ومبادئ لم تكن معهودة لديها من قبل في تعاملاتها الدبلوماسية مع دول العالم منها ضرورة الفصل بين القضايا العامة ومصالح الأشخاص، وقد جاء تأكيد هذا المبدأ لأن الجزائر رأت أن القناصل الأوروبيين المعتمدين في الجزائر يعدون من كبار التجار الذين كانوا يعتبرون أن المساس بمصالحهم الخاصة بمثابة طعن لمصالح دولهم، الأمر الذي جعل الجزائر تطالب بالفصل بين الأمرين[3]، وانتهجت السياسة الدبلوماسية الجزائرية مبدأ آخرا يتمثل في الفصل بين العلاقات الاقتصادية والتجارية والعلاقات السياسية العامة الذي كانت بفضله تضمن وتؤمن الرعايا الأجانب حتى وإن كانوا ينتمون إلى دول في حالة حرب مع الجزائر، كما أظهرت الدبلوماسية الجزائرية نبذها للتكتلات والتمسك بمبدأ الحياد في الصراعات الأوروبية واعتماد مبدأ وحدة المغرب كمنطقة متكاملة سياسيا وأمنيا ولا يحق لطرف أوروبي التدخل في شؤونها، كما اعتمدت الجزائر مبدأ عدم المساعدة لطرف يكون في حالة حرب مع دولة تم التعاقد معها حتى ولو كان هذا الطرف قريبا منها، وهو ما يبين النضج الذي

[1]– جمال قنان : معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619–1830م، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ص 304.

[2]– أحمد السليماني: مرجع سابق، ص 77.

[3]– المرجع نفسه، ص ص 77 – 78.

بلغته العلاقات الدولية في منظور الدبلوماسية الجزائرية ويكرس هذا مبدأ الحياد في الصراعات الدولية[1].

كانت السفارة في الجزائر تندرج ضمن منطلق إسلامي أي القيام بسفر إلى دولة أجنبية لقضاء أمر ما، فهي عمل مؤقت وبأمر رسمي ومهام مضبوطة تندرج في منطلق ما يراه الداي مناسبا، وقد تكون السفراء الجزائريون في مهنتهم عن طريق التجربة والممارسة الميدانية[2].

2 علاقات الجزائر مع الدول المغاربية:

لم تكن علاقات الجزائر مع بلدان المغرب العربي حسنة وودية كما يجب لعدة ظروف تاريخية، فقد اعتبرت الجزائر تونس إقليما تابعا لها بحكم أنها هي التي طردت منه الأسبان وضمته إلى الدولة العثمانية التي جعلت تعيين باشاواتها من اختصاص بايلربايات الجزائر، وعلى هذا الأساس كانت الجزائر تحاول باستمرار أن تجعل هذه التبعية حقيقية، وكانت تونس ترفض ذلك وترى أنها إيالة عثمانية مثلها مثل الجزائر وأكثر من ذلك كان لتونس أطماع في إقليم قسنطينة موروثة من العهد الحفصي[3]، أما المغرب الأقصى فقد قاوم منذ البداية سعي الدولة العثمانية لضمه وأصبح ينظر للجزائر على أنها تشكل مصدر خطر عليه، إضافة إلى أطماع المغرب القديمة في غرب الجزائر وتلمسان بصفة خاصة ولم يخف سلاطينه هذه الرغبة في كل الظروف والمناسبات، وعلى هذا الأساس كانت العلاقة بين الجزائر وجاراتها مضطربة في معظم الأوقات[4].

---

[1]– أحمد السليماني: مرجع سابق، ص 78.

[2]– علي تابلات : العلاقات الجزائرية الأمريكية(1776–1830)، ج1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2013م، ص128.

[3]– يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 46.

[4]– المرجع نفسه، ص47.

2-1 تونس:

كانت تونس ترفض التبعية للجزائر حيث قام ديوان الأوجاق فيها عام 1590م بتمرد على الجزائر وأصبحت بهذا إيالة مستقلة عنها تخضع مباشرة لمركز الخلافة العثمانية، وقد ساد العداء بين الطرفين وسعى كل منهما إلى إثارة الفتن، مما دفع الجزائر إلى تنظيم حملات متتالية لقمع مؤامراتها وفرض سلطتها عليها كما حدث حين شن باي تونس حملة على إقليم قسنطينة ورد عليه الداي شعبان بالزحف على تونس وخلعه وتنصيب حليف له على العرش التونسي عام 1695م[1]، ولم ينته هذا حتى ظهرت مؤامرة ثلاثية اشتركت فيها تونس والمغرب الأقصى وطرابلس زحف فيها باي تونس إلى قسنطينة عام 1702م ولم يتراجع عنها إلا بعد انهزامه ووقوع أغلب عناصر جيشه في الأسر، وسرعان ما تجدد التوتر بين البلدين عندما قام باي تونس حسين بن علي بقطع الإتاوات التي كانت تؤديها تونس إلى الداي، ولم تنته الحوادث بين البلدين إلا في عهد علي خوجة عام 1817م[2].

2- 2 المغرب الأقصى:

على الرغم من نجاح العثمانيين في ضم الجزائر وليبيا وتونس وبالرغم من موقع مراكش المهم عسكريا بالنسبة للدولة العثمانية خاصة أن سواحلها تطل على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي فقد ظل هذا الإقليم بمنأى عن السيطرة العثمانية التي حاولت إدماجه مع بقية أقاليمها كما حدث لبقية أقاليم العالم العربي[3]، ولرغبة السلطان العثماني في وحدة شمال إفريقيا خلال الصراع المحتدم بين المسلمين والإسبان والبرتغاليين أمر بإعداد حملة لفتح مراكش بالتعاون مع أبو حسون الوطاسي، وقد تمكنت هذه الحملة من دخول فاس عام 1554م ولكن ذلك لم يستمر سوى بضعة أشهر، مما دفع ملوك المغرب للتقرب من الإسبان وعقد معاهدة صداقة معهم في سنة 1589م بينما كانت علاقتهم مع الخلافة العثمانية

[1]- ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي: مرجع سابق، ص42.

[2]- يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، مرجع السابق، ص47.

[3]- عبد المنعم الجميعي: موسوعة الثقافة التاريخية والأثرية والحضارية، الدولة العثمانية والمغرب العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006م، ص 61.

والدولة الجزائرية علاقة عداء شديد[1]، وضلت هذه السياسة المتبعة من قبل الأسرة السعدية إلى غاية سقوطها وظهور أسرة العلويين الذين سلكوا نفس النهج مع الجزائر وحاولوا الاتفاق مع باي تونس للقيام بحملة مشتركة على الجزائر غير أنهما هزما عام 1695م، ولم تنته هذه المؤامرة حتى ظهرت مؤامرة ثلاثية اشتركت فيها مع المغرب كل من تونس وطرابلس زحف فيها السلطان إسماعيل من المغرب إلى تلمسان سنة1702م لكنه هزم مرة أخرى وأحبطت آمال المغرب في التوسع[2].

بقيت العلاقات المغربية الجزائرية تتراوح بين الجذب والليونة وبين التوتر وحالة الترقب القائمة على أهداف منها إبعاد النفوذ الجزائري والتوسع على حسابها في تلمسان ومحاولات أتراك الجزائر التدخل للوقوف إلى جانب بعض القوى المغربية[3].

3- علاقة الجزائر بالدولة العثمانية :

استطاع العثمانيون توحيد البلاد الجزائرية التي كانت تسودها الفوضى والانشقاق، وأزيلت الممالك والطوائف وأعطوا المغرب العربي الاستقرار اللازم، وقد مرت العلاقات الجزائرية العثمانية بمرحلتين أساسيتين :

- المرحلة الأولى : امتدت منذ الفتح العثماني إلى ما بعد منتصف القرن السابع عشر ميلادي حيث تميزت بالتسيير الإداري المباشر للدولة العثمانية على إيالة الجزائر في هذه الفترة ككل خاصة في مرحلة البايلربايات، وتم فيها تعيين البايلرباي وعملاء الإدارة المحلية وغيرهم مباشرة من الباب العالي[4].

- المرحلة الثانية : امتدت من منتصف القرن السابع عشر إلى غاية الاحتلال الفرنسي

---

[1]- عمار بن خروف: العلاقات بين الجزائر والمغرب، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، جامعة دمشق، 1983م، ص ص145-147

[2]- يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص ص 46-47

[3]- بن قايد عمر: أضواء على علاقات الجزائر مع المغرب الأقصى خلال القرن 11هـ/17م، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد17، جامعة غرداية، 2012م،ص 150.

[4]- صالح عباد: مرجع سابق، ص 276.

للجزائر 1830م وتميزت باستقلال الجزائر في قراراتها عن الدولة العثمانية واستحوذ الأتراك في الجزائر على السلطة الفعلية بما فيها من صلاحيات التعيين والعزل والترقية[1]، كما تميزت بالاستقلالية في سياستها الخارجية عن الحكومة العثمانية[2] فأصبح حكام الجزائر يخوضون الحروب البرية والبحرية متجاهلين مواقف ومصالح الدولة العثمانية ومؤكدين ذلك بعقد معاهدات مع الدول الأوروبية[3]، كما كان هناك تعاون بين الطرفين في عدة ميادين ففي الميدان الدولي ساهمت البحرية الجزائرية في العديد من حروب الخلافة العثمانية مع التكتلات الأوروبية مثل معركة ليبانت البحرية سنة1571م، والحرب الروسية العثمانية سنة 1787م، أما في الميدان الداخلي فقد كانت الجزائر ترسل بالعملاء إلى الشرق وخصوصا منطقة آسيا الصغرى لتجنيد المتطوعين في الانكشارية[4]، وقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة تبلور لشخصيتها السياسية كدولة استطاعت الخروج من كونها إيالة عثمانية تابعة للباب العالي ووجهة لصد الحملات الصليبية في غرب المتوسط لتتحول إلى كيان مستقل إلى حد بعيد عن الباب العالي خاصة في عهد الدايات(1671-1830م)[5]، ويقول في هذا المؤرخ الأمريكي وليام سبنسر:"إن الاعتماد المتبادل بين الباب العالي والدولة الجزائرية ربما يصوره بوضوح أكثر التدعيم الذي يعطيه كل منهما للآخر في ظروف الشدة"[6].

---

[1]- محمد الخضاري: بلاد المغاربة تحت الحكم العثماني، نموذج الجزائر في عهد الدايات 1671م-1830م، مجلة كان التاريخية، العدد 22، دار ناشري للنشر الإلكتروني، الكويت، 2013، ص ص25- 26.

[2]- أحمد السليماني: مرجع سابق، ص19.

[3]- مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج1، ط2، دار الأمة للنشر والتوزيع، 2007، ص 81.

[4]- عائشة غطاس وأخريات: مرجع سابق، ص 69.

[5]- يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص ص 42- 43.

[6]- وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006م، ص 156.

4 – علاقات الجزائر مع الدول المسيحية :

رغم أن علاقات الجزائر بأوروبا تتسم بطابع الحروب بصفة عامة إلا أن ذلك لم يمنع من نمو هذه العلاقات وتطورها وتحسنها في بعض الأحيان ومع بعض الجهات الخاصة، وقد كانت أكثر الدول احتكاكا بالجزائر بلدان شمال أوروبا وإنجلترا وفرنسا وهولندا والدويلات الإيطالية، إسبانيا والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية[1].

4 – 1 العلاقات مع الفاتيكان:

كانت مواقف البابوية من الجزائر سلسلة من المؤامرات والمناورات لإنشاء تكتلات أوروبية وشن حملات صليبية ضد الجزائر بل كانت تشارك عمليا بالجنود والمال والسلاح والعتاد في شن تلك الحملات، وتجلى ذلك منذ الحملة الأولى على الجزائر التي دعت إليها البابوية تنفيذا لوصية الملكة إيزابيل سنة 1505م وحملة شارلكان 1541م مرورا بعدة حملات انطلاقا من الحملات الإسبانية إلى غاية العدوان الفرنسي سنة 1830م[2].

4 – 2 العلاقات مع المدن الإيطالية :

ترجع علاقات الجزائر مع المدن الإيطالية إلى القرن الحادي عشر ميلادي حيث كانت تتنافس فيما بينها ومع إسبانيا وفرنسا على إقامة علاقات مع الجزائر، وقد اتسمت العلاقات بين الطرفين بالسلمية وأخذت طابعا تجاريا وعلميا وثقافيا وتخللتها فترات سلم ومعاهدات نذكر منها معاهدة هدنة مع جمهورية البندقية سنة 1763م ومعاهدة مع ملك صقلية سنة 1816م، إلا أن الطابع العام بين الطرفين كان يشوبه التوتر وتجسد ذلك في انضمام إيطاليا إلى الحلف السباعي الذي تكون من هولندا وإسبانيا وبروسيا والدانمرك وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية لشن حرب بحرية ضد الجزائر سنة 1814م[3].

---

[1]– يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا (1500–1830م)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص25.

[2]– مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية ...، ج1، مرجع سابق، ص 86.

[3]– المرجع نفسه، ص ص87–91

4 – 3 العلاقات مع البرتغال :

ورث البرتغال نفس الحساسية الإسبانية ضد الجزائر وبلدان المغرب كلها لذا نجده دوما في تيار المد الصليبي ضد الجزائر، فقد سعى سنة 1785م لإقناع الدول التي كانت في حالة حرب ضد الجزائر بضرورة تشكيل حلف بينها ضد دول المغرب وبالدرجة الأولى الجزائر[1]، وقد عقدت بينه وبين الجزائر أربع معاهدات كانت أولها في سنة 1785م ومعاهدة في سنة 1793م وأخرى في سنة 1795م وآخر معاهدة سلم كانت في سنة 1813م (ينظر الملحق رقم 02).

4– 4 العلاقات مع ألمانيا :

رغم أن ألمانيا لم تتوحد إلا سنة 1871م إلا أن الإمارات المشكلة لها قد أقامت علاقات مع الجزائر، حيث كانت تدفع ضريبة سنوية مقابل حماية سفنها في البحر الأبيض المتوسط مثل إمارة هانوفر، ومنها من رفضت الجزائر عروضها مثل بروسيا التي انضمت إلى الحلف السباعي سنة 1814م، ومنها من عقدت معها معاهدات سلم مثل هامبورغ سنة 1751م والتي ألغتها هامبورغ بضغط من إسبانيا[2]، فإن دول ألمانيا مثل أغلب الدول الأوروبية التي ضلت تناور لعقد معاهدات وأحلاف ضد الجزائر.

4 – 5 العلاقات مع روسيا :

رفضت الجزائر عروض المعاهدات السلمية مع روسيا تضامنا مع الدولة العثمانية التي كانت في حالة حرب دائمة مع روسيا، وقد وجدت الجزائر نفسها في حالة حرب معها خلال الحرب الروسية العثمانية سنة 1787م وفي سنة 1814م عندما انضمت روسيا إلى الحلف السباعي ضد الجزائر[3].

---

[1]– عبد القادر فكاير: العلاقات الجزائرية البرتغالية خلال الفترة العثمانية، مجلة كان التاريخية، العدد 18، دار ناشري للنشر الإلكتروني، الكويت، 2012م، ص26.

[2]– مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية...، ج1، مرجع سابق، ص 93.

[3]– المرجع نفسه، ص 96.

4 – 6 العلاقات مع الدانمارك :

كانت الدانمارك دولة بحرية قوية عقدت مع الجزائر معاهدة سلم وتجارة في 1746م، وعندما عمد الداي محمد عثمان باشا إلى الزيادة في الإتاوات السنوية التي تدفعها له كل من البندقية وهولندا والسويد ، قبلت تلك الدول الأمر ما عدا الدانمارك التي قامت بحملة بحرية ضد الجزائر عام 1770م تم إلحاق الهزيمة بها[1]، ثم أرسلت حملة أخرى سنة 1771م كان مصيرها الفشل مثل الحملة السابقة والتي دفعت فيها الدانمارك للجزائر إتاوات كبيرة، كما انضمت الدانمارك إلى الحلف السباعي الأوروبي سنة 1814م لشن حملة على الجزائر.

4 – 7 العلاقات مع السويد :

بالرغم من اشتراك السويد في المناورات السرية ضد الجزائر التي نتج عنها إعلان الداي محمد عثمان الحرب عليها، فإن الطابع العام الذي ميز العلاقة بين الطرفين هو السلم، ونجد السويد من الدول المتأخرة في عقد المعاهدات مع الجزائر مقارنة بإيطاليا وفرنسا وإنجلترا، وكانت أول معاهدة بين البلدين سنة 1729م ثم عقدت معاهدة ثانية سنة 1792م تنص على السلم والتجارة بين البلدين.

4 – 8 العلاقات مع هولندا :

قامت هولندا بالعديد من الغارات البحرية على الجزائر كانت أولها سنة 1622م والثانية في سنة 1660م إلا أن كلتيهما باءتا بالفشل، ثم الغارة الهولندية البريطانية المشتركة عام 1816م إضافة إلى انضمامها إلى الحلف السباعي الأوروبي، وأعلنت الجزائر الحرب على هولندا على الأقل مرتين الأولى في سنة 1686م ونتج عنها إصدار هولندا الأمر بمقاطعة السفن الجزائرية في الموانئ الهولندية، أما المرة الثانية فقد كانت نتيجة تواطئها مع عدة بلدان أوروبية على الجزائر[2]، أما المعاهدات التي عقدتها الجزائر مع هولندا فقد بلغ عددها 11

[1]– يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية...، مرجع سابق، ص 101.

[2]– مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية...، ج1، مرجع سابق، ص ص 114– 119.

معاهدة واتفاقية منها معاهدة سلم سنة 1682م[1].

4 – 9 العلاقات مع إسبانيا:

كان طابع العلاقات بين الجزائر وإسبانيا طيلة ثلاث قرون متوالية الحرب المتواصلة، حيث لم توقع بينهما إلا معاهدتا سلم، فقد أرادت إسبانيا التوسع على حساب دول شمال إفريقيا الإسلامية منذ أوائل القرن السادس عشر[2]، وامتدت سلسلة الحملات والغارات إلى غاية سنة 1784م في إطار حملة صليبية في تكتل وتحالف فرسان مالطا ونابولي بمباركة البابا وكانت آخر محاولة لهم ضد الجزائر والتي اضطر فيها ملك إسبانيا إلى عقد معاهدة مع داي الجزائر وقبول باقي الشروط سنة 1786م[3]، وفي سنة 1792م عقدت معاهدة سلم وصداقة جديدة بين الداي حسن والوفد الإسباني في الجزائر، وكان من نتائجها الجلاء الإسباني عن وهران والمرسى الكبير ودفع ضريبة سنوية للجزائر فضلا عن الهدايا والأسلحة والسفن والعتاد البحري، ويقول المؤرخ الفرنسي دي غرامون حول تصدي الجزائر لحملات المد الصليبي الإسباني: " لقد حملت الدولة الجزائرية منذ ميلادها لواء الجهاد ضد إسبانيا فعاثت في سواحلها وخربت بحريتها وتجارتها وكانت تنتزع منها المجال التوسعي التي قد احتلته على الساحل الإفريقي"[4].

4 – 10 العلاقات مع بريطانيا :

بدأت العلاقات مع بريطانيا سلمية قوامها الود والتعاون حيث عقدت مع الجزائر 27 معاهدة واتفاقية تنص على السلم والصداقة والتبادل التجاري منها اتفاق 1759م[5]، إلا أن تطور الأجواء في البحر المتوسط والغارات الصليبية التي بدأتها كل من إسبانيا وفرنسا

---

[1]– يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية...، مرجع سابق، ص25.

[2]– حكمت ياسين: الغزو الإسباني للجزائر في القرن 16م ، مجلة الأصالة، العدد 14و15، الجزائر، 1973، ص245.

[3]– يحي بوعزيز: المراسلات الجزائرية الإسبانية، في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد (1780–1798م)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص ص 23– 26.

[4]– H.D.De Grammont : op-cit , p126.

[5]– يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية...، مرجع سابق، ص25.

وإيطاليا بعد انضمام هولندا والدانمارك وأمريكا وألمانيا دفعت بإنجلترا أن تدخل هذا الغمار فشنت العديد من الغارات تجاوزت العشرة منذ سنة 1620م، وبظهور خطر نابليون اقترح الملك البريطاني على الداي حلفا عسكريا بحريا سنة 1812م لكن بعد أربع سنوات تراجعت بريطانيا وأرسلت حملة عسكرية بقيادة اللورد إكسماوث عام 1816م، وقد باءت كل الحملات البريطانية بالفشل وعادت عليها بالخسائر باستثناء حملة إكسماوث سنة 1816م التي أدت إلى عقد معاهدة كانت أغلب بنودها في صالح بريطانيا.

4 – 11 العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية :

بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية استقلالها سنة 1776م سارعت إلى الاهتمام بتكوين أسطولها والدخول في النشاط البحري، وقد بدأت العلاقات بين الطرفين بعد اعتراف الجزائر باستقلال أمريكا ودخولها كطرف في البحر المتوسط، وقد أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية بمبعوثيها إلى الجزائر سنة 1786م لربط العلاقة باتفاقية وعقد معاهدة إلا أن الداي رفض استقبالهما، ثم جددت المحاولة بعد عشر سنوات من الاتصالات والمفاوضات حتى تم عقد أول معاهدة بين الجزائر وأمريكا سنة 1795م، والتي كانت بداية لعقد ثلاث معاهدات بين الطرفين[1]، وأثناء هذه الفترة سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشكيل حلف ضد الجزائر بالاتصال بكل من الدنمارك وإيطاليا وهولندا وإسبانيا وفرنسا، كما أرسل جورج واشنطن الرئيس الأمريكي الأول مبعوثه إلى روسيا ليحثها على الانضمام إلى حلف أوروبي أمريكي ضد الجزائر، ونتيجة لفشل المحاولات الحربية اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توقيع معاهدة سلم بشروط مرهقة ترضية للجزائر، واستمرت العلاقة بين الطرفين على أساس معاهدة السلم والصداقة التي تدفع أمريكا بمقتضاها المبالغ المتفق عليها كضريبة حتى سنة 1812م[2]، وفي نفس السنة وقع خلاف بين البلدين حول تنفيذ بنود المعاهدة الخاصة بالضريبة وامتدت هذه الخلافات لسنتين مما نتج عنه إعلان الجزائر الحرب على

[1]– علي تابلات: مرجع سابق، ص ص 96– 103.

[2]– مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية...، ج1، مرجع سابق، ص ص 229– 233.

الولايات المتحدة الأمريكية، ورأت هذه الأخيرة أن الفرصة قد سنحت لها فانضمت إلى الحلف السباعي سنة 1814م لشن حرب بحرية على الجزائر، وتم إثرها توقيع معاهدة سلم عام 1815م[1]، وسرعان ما جددت هذه المعاهدة بالتعديل بطلب من الجزائر في يوم 23 ديسمبر 1816م[2].

4 – 12 العلاقات مع فرنسا:

خلال عهد البايلربايات استطاعت الجزائر أن توفق بين موقفيها الاستقلالي في صياغة سياستها الغربية والمحافظة على علاقاتها الوطيدة مع الدولة العثمانية، وذلك بسبب مرونتها من جهة وتفهم السلاطين العثمانيين لموقفها ومصالحها الحيوية من جهة ثانية، وقد برز هذا الاتجاه في علاقتها مع فرنسا ومواقفها من مسألتين بارزتين كانتا محور الاهتمام في تلك الفترة، وهما مسألتا اعتماد القنصل الفرنسي في الجزائر وقضية تطبيق الامتيازات التي منحت للفرنسيين في الأراضي العثمانية في الجزائر[3]، وضلت العلاقات الجزائرية الفرنسية طيلة حكم البايرلبايات جيدة منذ التحالف الموقع بين خير الدين وفرنسوا الأول ملك فرنسا[4]، وكان ذلك بمبادرة من فرنسا التي كانت حريصة على اكتساب ود الجزائر إبتداء من سنة 1534م ثم اتسع مجال التعامل إلى التعاون البحري[5]، ونظرا لأهمية المصالح التجارية الفرنسية في الجزائر وحجمها فقد قررت الحكومة الفرنسية إقامة علاقات دبلوماسية معها سنة 1564م، ولكن في المقابل قامت فرنسا بشن حملات عسكرية نيابة عن الأوروبيين للقضاء على الدولة الجزائرية خلال أعوام 1604و1610و1634و1636م وفي عهد لويس الرابع

[1]– وليام شالر : مصدر سابق ، ص56.

[2]– مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية...، ج1، مرجع سابق، ص 240.

[3]– مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج 2، ط 2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص ص 8– 9.

[4]– جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619–1830م، مرجع سابق، ص 47.

[5]– محمد زروال: العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791–1830م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص11.

عشر شنت فرنسا عشر غارات امتدت من سنة إلى 1663 إلى 1688م إلا أن كل هذه الحملات باءت بالفشل[1].

وقد وقعت فرنسا مع الجزائر 58 اتفاقا ومعاهدة بين 1619و1830م وتولى رعاية مصالح فرنسا بالجزائر 60 قنصل ونائب قنصل وتردد على الجزائر 96 محافظ[2]، ومما لا شك فيه أن هدف فرنسا من إقامة علاقات طيبة وحسنة مع الجزائر لم يكن فقط للحفاظ على المؤسسات التجارية، بل كان أيضا للحفاظ على مكانتها وامتيازاتها في البحر المتوسط خاصة وأن العصر عصر تنافس شديد بين الدول الأوروبية.

تأكدت مكانة الجزائر كدولة قوية في تطبيق سياسة خارجية ناجحة أعطت لها وجود مميز وبارز وهيبة تجلت في اعتراف الدول الأوروبية الكبرى بها وسعيها إلى تبادل العلاقات الدبلوماسية وعقد المعاهدات معها كدولة وليس كولاية خاضعة مباشرة للباب العالي.

[1]– مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية...،ج 2، مرجع سابق ،ص ص 41–42.

[2]– يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية...، مرجع سابق ، ص 25.

الملحق رقم (01):

- معاهدة السلم المئوية مع فرنسا (1689م) ونذكر من بنودها:

البند 01:

إن المعاهدة المبرمة بين إمبراطورية فرنسا والسلاطين، والتي سيبرمها مستقبلا سفير فرنسا والمبعوث الخص لدى الباب العالي من أجل السلم وراحة مماليكهما، ستحترم وتراعي بدقة وإخلاص بدون إخلال بها من أي الطرفين.

البند 03:

سيقر السلم في المستقبل بين إمبراطور فرنسا والأماجد الباشا داي والديوان وميليشيا مدينة ومملكة الجزائر وبين رعاياهما، ويستطيعون المتاجرة في كلا البلدين والإبحار بكل أمان بدون التعرض لهم لأي سبب وتحت أي عنوان.

البند 08:

تستقبل السفن الحربية والتجارية الجزائرية والفرنسية على السواء في موانئ كلا البلدين، وتعطى لها كل أنواع المساعدة كما يرخص لها التزود بالمواد التموينية والمعدات وغيرها، وبصفة عامة كل ما هي في حاجة إليه بالسعر الجاري في المكان الذي وقع فيه الشراء.

البند 31:

إن البنود أعلاه ستثبت ويصادق عليها من طرف إمبراطور فرنسا والباشا داي والديوان وأوجاق مدينة ومملكة الجزائر للعمل بها واحترامها من طرف رعاياهما لمدة مائة سنة، ولكي لا يتذرع أحد يجهلها فإنها تشهر وتعلق في أي مكان تدعو الحاجة إليه.

حررت في التاسع من ذي الحجة الحرام سنة مائة بعد الألف هجرية والحمد لله رب البرية.

- جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث..، مرجع سابق، ص ص 157- 162

الملحق رقم(02):

– معاهدة سلم بين الجزائر والبرتغال سنة 1813م.

بسم الله الرحمن الرحيم

(موضع الطبع)

انعقدت المهادنة الكاملة و الصلح التام بين الاسعد الاكرم السيد الحاج علي باشا الجزايرلي و باقي الاقاليم المتصلة اليها والجراء دولته واهل ديوانه وبين ذي غاية القدر والجلال دون جوان امير البرتقال والغربين والبرازيل والغناوه والهند وغيرها بواسطة من فوض له ونائب عنه في عقد الصلح المذكور واقامه مقامه وهو جنرف جواكيم دروزه كويابوا ريس السفينة و رفيقه الرهبان الباباص يوسف مورة ترجمان و كاتب مكاتبة السلطان وباشدور الانجليز المسمي وليام اكورط المرسول بامر سلطانه ليكن الوسيط والضامن عنه في هذا الصلح حتي يكون ثابتا ضابطا بين المتعاهدين وهو المرسوم نصه ۞

EM NOME DE DEOS CLEMENTE, E MISERICORDIOSO.

(*Lugar do Sello.*)

TRatado de Paz e Amizade, entre S. A. R. o Muito Alto e Muito Poderoso Principe Regente de Portugal, e dos Algarves, d'aquém, e d'além mar, em Africa de Guiné, e da Conquista, Navegação, Commercio da Ethiopia, Arabia, Persia, e da India, etc.; e o Muito Nobre e Honrado Sid Hage Aly, Baxá de Argel, e mais Provincias sugeitas ao seu Dominio, ajustado entre o dito Baxá com o seu Divan, e Principaes do seu Estado; e José Joaquim da Rosa Coelho, Capitão de Mar e Guerra da Armada Real; e Fr. José de Santo Antonio Moura, Interprete da Lingoa Arabe, e Official da Secretaria de Estado dos Negocios da Marinha, e Dominios Ultramarinos, competentemente authorizados para effeituarem o dito Tratado, em que interveio como Mediador e Garante S. M. Britanica; e para este fim se apresentou com os necessarios Plenos Poderes Mr. William a Court, Enviado Extraordinario, e Ministro Plenipotenciario da Corte de Londres.

ـ مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية ...، ج 1، مرجع سابق، ص 94.

فهرس الموضوعات

الإهداء	
شكر وتقدير	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ- ت
الفصل الأول: ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية	04
1 – المغرب الأوسط وضعف الكيان السياسي	05- 06
2 – العدوان الإسباني على المغرب الأوسط	06- 08
3 – ظهور الإخوة بربروس واستنجاد الأهالي بهم	08- 10
4 – إلحاق الجزائر بالخلافة عثمانية	10- 11
الفصل الثاني: مؤسسات الدولة الجزائرية ورموز السيادة الوطنية	12
1- التنظيم السياسي والإداري	13- 17
2- التنظيم القضائي للدولة	17- 18
3- التنظيم المالي والاقتصادي	18- 20
4- نضام الجيش والبحرية	20- 22
5- رموز السيادة الجزائرية	22- 26
الفصل الثالث: مكانة الجزائر وعلاقاتها الدولية	27
1- مكانة الجزائر الدولية	28- 31
2- علاقات الجزائر مع الدول المغاربية	31- 33
3- علاقة الجزائر بالدولة العثمانية	33- 35
4- علاقات الجزائر مع الدول المسيحية	35- 41
الخاتمة	43- 44
الملاحق	46- 47
قائمة المصادر والمراجع	49- 53
فهرس الأعلام	55
فهرس الأماكن والبلدان	56
فهرس الموضوعات	57

في الأخير يمكننا أن نتوصل من خلال دراستنا هذه إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن إجمالها في النقاط التالية:

– أدى ضعف الدولة الزيانية في المغرب الأوسط إلى تفككها وظهور الأطماع الخارجية خاصة من طرف الإسبان الذين احتلوا مواقع ومدن عديدة جزائرية في مطلع القرن 16م، هذا الأمر الذي دفع السكان الجزائريين إلى الاستنجاد بالعثمانيين عند ظهور الإخوة بربروس بسواحل المغرب الإسلامي، ولتصبح بعد ذلك الجزائر إيالة عثمانية ويشرع حكامها في استكمال تنظيماتها.

– تم وضع أسس كيان سياسي موحد على أرض الجزائر عاصمته مدينة الجزائر له حدود معترف بها مع كل من تونس والمغرب ومجال توسعه في الجنوب الصحراء، وكان للجزائر راية تميزها عن باقي الأقاليم العثمانية، وكما كانت تصك العملة باسمها.

– لقد صاحب التطور في الكيان السياسي للجزائر من التبعية إلى الانفصال تغير في مكانة الجزائر فتحولت من واجهة صراع بحري للدولة العثمانية في مواجهة العالم المسيحي فترة البايلربايات إلى إقليم تخوم وولاية حدود تحافظ على التوازن الدولي في غرب المتوسط في عهد الباشوات ثم إلى قوة محلية مؤثرة في غرب المتوسط في عهد الآغوات والدايات.

– وقد تدعم هذا الكيان بفضل التنظيمات والإجراءات الإدارية التي أحدثها والعلاقات الدبلوماسية التي حافظ عليها في إطار الدولة العثمانية، وفرض بمقتضاها على الدول الأوروبية مثل فرنسا وإنجلترا وإسبانيا التعامل معه كدولة مستقلة وليس كولاية خاضعة مباشرة للباب العالي.

– تأكدت مكانة الجزائر كدولة قوية في تطبيق سياسة خارجية ناجحة اعتمدت على الأسطول البحري وروح الجهاد والاستشهاد التي أدت بالدول الأوروبية إلى الاعتراف بها كدولة والسعي إلى تبادل العلاقات الدبلوماسية وعقد المعاهدات معها.

– كان للجزائر وجود مميز وبارز وهيبة عالمية تتجلى من خلال قيام الدول الأوروبية الكبرى بالمؤامرات ضدها والمناورات من خلفها، وحين لا ينفعها ذلك تبتلع إهاناتها وتدفع لها الضرائب الباهظة وتستنجد بعضها بالأخرى للتوسط لديها أو تهرع إلى الخلافة العثمانية، وعندما لا يجديها ذلك كله ترضخ لإرادة الجزائر وتقبل بأحكامها.

– إن مسألة السيادة في العهد العثماني تندرج في نظرنا في إطار حركة عامة هي الظاهرة العثمانية التي كانت نتيجة لتطورات تاريخية سابقة وحصيلة لأوضاع معينة، فالجزائر لم تكن أمة بالمعنى الحديث للكلمة لكنها كانت دولة لها خصوصيتها وحكومة لها سياستها تمارس استقلالا حقيقيا في نطاق الرابطة العثمانية التي أسسها المصالح المتبادلة والروابط الروحية، وظهورها كان بفعل عامل التحدي في غرب المتوسط فقد واجهت المد الإسباني وساهمت في حماية أقاليم المغرب العربي، لنصل في الأخير إلى قول أن الجزائر دولة مستقلة في إطار الشرعية العثمانية.

في الأخير يمكننا أن نتوصل من خلال دراستنا هذه إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن إجمالها في النقاط التالية:

– أدى ضعف الدولة الزيانية في المغرب الأوسط إلى تفككها وظهور الأطماع الخارجية خاصة من طرف الإسبان الذين احتلوا مواقع ومدن عديدة جزائرية في مطلع القرن 16م، هذا الأمر الذي دفع السكان الجزائريين إلى الاستنجاد بالعثمانيين عند ظهور الإخوة بربروس بسواحل المغرب الإسلامي، ولتصبح بعد ذلك الجزائر إيالة عثمانية ويشرع حكامها في استكمال تنظيماتها.

– تم وضع أسس كيان سياسي موحد على أرض الجزائر عاصمته مدينة الجزائر له حدود معترف بها مع كل من تونس والمغرب ومجال توسعه في الجنوب الصحراء، وكان للجزائر راية تميزها عن باقي الأقاليم العثمانية، وكما كانت تصك العملة باسمها.

– لقد صاحب التطور في الكيان السياسي للجزائر من التبعية إلى الانفصال تغير في مكانة الجزائر فتحولت من واجهة صراع بحري للدولة العثمانية في مواجهة العالم المسيحي فترة البايلربايات إلى إقليم تخوم وولاية حدود تحافظ على التوازن الدولي في غرب المتوسط في عهد الباشوات ثم إلى قوة محلية مؤثرة في غرب المتوسط في عهد الآغوات والدايات.

– وقد تدعم هذا الكيان بفضل التنظيمات والإجراءات الإدارية التي أحدثها والعلاقات الدبلوماسية التي حافظ عليها في إطار الدولة العثمانية، وفرض بمقتضاها على الدول الأوروبية مثل فرنسا وإنجلترا وإسبانيا التعامل معه كدولة مستقلة وليس كولاية خاضعة مباشرة للباب العالي.

– تأكدت مكانة الجزائر كدولة قوية في تطبيق سياسة خارجية ناجحة اعتمدت على الأسطول البحري وروح الجهاد والاستشهاد التي أدت بالدول الأوروبية إلى الاعتراف بها كدولة والسعي إلى تبادل العلاقات الدبلوماسية وعقد المعاهدات معها.

– كان للجزائر وجود مميز وبارز وهيبة عالمية تتجلى من خلال قيام الدول الأوروبية الكبرى بالمؤامرات ضدها والمناورات من خلفها، وحين لا ينفعها ذلك تبتلع إهاناتها وتدفع لها الضرائب الباهظة وتستنجد بعضها بالأخرى للتوسط لديها أو تهرع إلى الخلافة العثمانية، وعندما لا يجديها ذلك كله ترضخ لإرادة الجزائر وتقبل بأحكامها.

– إن مسألة السيادة في العهد العثماني تندرج في نظرنا في إطار حركة عامة هي الظاهرة العثمانية التي كانت نتيجة لتطورات تاريخية سابقة وحصيلة لأوضاع معينة، فالجزائر لم تكن أمة بالمعنى الحديث للكلمة لكنها كانت دولة لها خصوصيتها وحكومة لها سياستها تمارس استقلالا حقيقيا في نطاق الرابطة العثمانية التي أسسها المصالح المتبادلة والروابط الروحية، وظهورها كان بفعل عامل التحدي في غرب المتوسط فقد واجهت المد الإسباني وساهمت في حماية أقاليم المغرب العربي، لنصل في الأخير إلى قول أن الجزائر دولة مستقلة في إطار الشرعية العثمانية.

الملحق رقم (01):

- معاهدة السلم المئوية مع فرنسا (1689م) ونذكر من بنودها:

البند 01:

إن المعاهدة المبرمة بين إمبراطورية فرنسا والسلاطين، والتي سيبرمها مستقبلا سفير فرنسا والمبعوث الخص لدى الباب العالي من أجل السلم وراحة مماليكهما، ستحترم وتراعي بدقة وإخلاص بدون إخلال بها من أي الطرفين.

البند 03:

سيقر السلم في المستقبل بين إمبراطور فرنسا والأماجد الباشا داي والديوان وميليشيا مدينة ومملكة الجزائر وبين رعاياهما، ويستطيعون المتاجرة في كلا البلدين والإبحار بكل أمان بدون التعرض لهم لأي سبب وتحت أي عنوان.

البند 08:

تستقبل السفن الحربية والتجارية الجزائرية والفرنسية على السواء في موانئ كلا البلدين، وتعطى لها كل أنواع المساعدة كما يرخص لها التزود بالمواد التموينية والمعدات وغيرها، وبصفة عامة كل ما هي في حاجة إليه بالسعر الجاري في المكان الذي وقع فيه الشراء.

البند 31:

إن البنود أعلاه ستثبت ويصادق عليها من طرف إمبراطور فرنسا والباشا داي والديوان وأوجاق مدينة ومملكة الجزائر للعمل بها واحترامها من طرف رعاياهما لمدة مائة سنة، ولكي لا يتذرع أحد يجهلها فإنها تشهر وتعلق في أي مكان تدعو الحاجة إليه.

حررت في التاسع من ذي الحجة الحرام سنة مائة بعد الألف هجرية والحمد لله رب البرية.

- جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث..، مرجع سابق، ص ص 157- 162

الملحق رقم(02):

– معاهدة سلم بين الجزائر والبرتغال سنة 1813م.

بسم الله الرحمن الرحيم

(موضع الطبع)

انعقدت المهادنة الكاملة و الصلح التام بين الاسعد الاكرم السيد الحاج علي باشا الجزايرلي و باقي الاقاليم المتصلة اليها والجراء دولته واهل ديوانه وبين ذي غاية القدر والجلال دون جوان امير البرتقال والغربين والبرازيل والغناوه والهند وغيرها بواسطة من فوض له ونائب عنه في عقد الصلح المذكور واقامه مقامه وهو جنرف جواكيم دروزه كويابوا ريس السفينة و رفيقه الرهبان الباباص يوسف مورة ترجمان و كاتب مكاتبة السلطان وباشدور الانجليز المسمي وليام اكورط المرسول بامر سلطانه ليكن الوسيط والضامن عنه في هذا الصلح حتي يكون ثابتا ضابطا بين المتعاهدين وهو المرسوم نصه ۞

EM NOME DE DEOS CLEMENTE, E MISERICORDIOSO.

(*Lugar do Sello.*)

TRatado de Paz e Amizade, entre S. A. R. o Muito Alto e Muito Poderoso Principe Regente de Portugal, e dos Algarves, d'aquém, e d'além mar, em Africa de Guiné, e da Conquista, Navegação, Commercio da Ethiopia, Arabia, Persia, e da India, etc.; e o Muito Nobre e Honrado Sid Hage Aly, Baxá de Argel, e mais Provincias sugeitas ao seu Dominio, ajustado entre o dito Baxá com o seu Divan, e Principaes do seu Estado; e José Joaquim da Rosa Coelho, Capitão de Mar e Guerra da Armada Real; e Fr. José de Santo Antonio Moura, Interprete da Lingoa Arabe, e Official da Secretaria de Estado dos Negocios da Marinha, e Dominios Ultramarinos, competentemente authorizados para effeituarem o dito Tratado, em que interveio como Mediador e Garante S. M. Britanica; e para este fim se apresentou com os necessarios Plenos Poderes Mr. William a Court, Enviado Extraordinario, e Ministro Plenipotenciario da Corte de Londres.

ـ مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية ...، ج 1، مرجع سابق، ص 94.

1- المصادر:

1ـ ابن سحنون أحمد بن محمد بن علي الراشدي: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

2ـ بربروس خير الدين: مذكرات خير الدين بربروس، ترجمة محمد دراج، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

3ـ ج.أو.هابنسترايت: رحلة العالم الألماني ج.أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس(1145هـ/1732م)، ترجمة ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس،(د.ت).

4ـ خوجة حمدان بن عثمان: المرآة، تعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، منشورات الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.

5ـ الزياني محمد بن يوسف: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013م.

6ـ سبنسر وليام: الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006م.

7ـ شالر وليام: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا بالجزائر(1816م- 1824م)، تعريب إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

8ـ كوران أرجمنت: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970م.

9ـ المحامي محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1981م.

10ـ وولف جون ب: الجزائر وأوروبا 1500م- 1830م، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.

2- المصادر باللغة الفرنسية:

1_ FRAY Diego de HAEDO, abbé de Fromesta : Histoire des Rois D'Alger, Traduite et annotée par : H.D.DE GRAMMONT, adolphe Jourdan, libraire éditeur, Alger, 1881.

2_ H.D.DE Grammont, Histoire D'Alger ,sous la donaimation Turque (1515_1830), Ernest lerous, Paris,France, 1887 .

3- المراجع:

1ـ الأرقش دلندة وآخرون: المغرب العربي الحديث من خلال مصادره، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003م.

2ـ إيشبودان العربي: مدينة الجزائر تاريخ عاصمة، ترجمة جناح مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.

3ـ بوعزيز يحي: علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500م- 1830م، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

4ـ بوعزيز يحي: المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد (1780م-1798م)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

5ـ بوعزيز يحي: الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة، ج2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

6ـ تابليت علي: العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776م- 1830م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2013م.

7ـ التر عزيز سامح: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1989م.

8ـ جبارة تيسير: تاريخ الدولة العثمانية 1280م- 1924م، عمادة البحث والدراسات العليا، فلسطين، 2015م.

9ـ الجمل شوقي عطا الله: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1977م.

10ـ حباسي شاوش: العلم الوطني الجزائري المعاصر، تطوره الشكلي وتحليل لمضمونه الإيديولوجي والسياسي(1518م-1945م)، موفم للنشر، الجزائر.

11ـ الزبيري محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982م.

12ـ زروال محمد: العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791م-1830م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الجزائر، 2009م.

13ـ سعيدوني ناصر الدين والبوعبدلي الشيخ المهدي: الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

14ـ سعيدوني ناصر الدين: الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م.

15ـ سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800م- 1830م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م.

16ـ سعيدوني ناصر الدين: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000م.

17ـ السليماني أحمد: النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993م.

18ـ الشيخ رأفت: تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، 1994م.

19ـ الصلابي علي محمد محمد: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، بور سعيد، مصر، 2001م.

20ـ عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي 1514م- 1830م، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.

21ـ العسلي بسام: الجزائر والحملات الصليبية 1547م- 1791م، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1986م.

22ـ العسلي بسام: خير الدين بربروس(والجهاد في البحر) 1470م- 1547م، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1980م.

23ـ عودة محمد عبد الله والخطيب إبراهيم ياسين: تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1989م.

24ـ غطاس عائشة وأخريات: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

25ـ قنان جمال: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619م- 1830م، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

26ـ قنان جمال: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500م- 1830م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009م.

27ـ المدني أحمد توفيق: جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية، مطبعة الشريف، 1948م.

28ـ المدني أحمد توفيق: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492م- 1792م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976م.

29ـ المطوي محمد العروسي: الحروب الصليبية في المشرق والمغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1982م.

30ـ الميلي مبارك بن محمد: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964م.

31ـ نايت بلقاسم مولود قاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج1، ط2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

32ـ نايت بلقاسم مولود قاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج 2، ط 2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

5- المجلات والموسوعات:

1- حمد المشهداني مؤيد محمود وسلوان رشيد رمضان: أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518م – 1830م، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد5، العدد16، جامعة تكرت، الجزائر،2013م.

2- بالحميسي مولاي: نهاية دولة بني زيان، مجلة الأصالة، العدد 26،الجزائر، 1975م.

3- بن قايد عمر: أضواء على علاقات الجزائر مع المغرب الأقصى خلال القرن 11هـ/17م ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد17، جامعة غرداية، 2012م.

4- الجميعي عبد المنعم إبراهيم: الدولة العثمانية والمغرب العربي، ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي، موسوعة الثقافة التاريخية والأثرية والحضارية، القاهرة، 2007م.

5- حكمت ياسين: الغزو الإسباني للجزائر في القرن 16م، مجلة الأصالة، العدد 14و15، الجزائر، 1973م.

6-الخضاري محمد: بلاد المغاربة تحت الحكم العثماني، نموذج الجزائر في عهد الدايات 1671م-1830م، مجلة كان التاريخية، العدد 22 ،2013م.

7- سهيل جمال الدين: ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 17م، مجلة الواحات للبحوث والدراسات،العدد13، قسم التاريخ المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011م.

8-صبان سهيل: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض،2000م.

9- عبيد مصطفى: القضاء بالجزائر خلال العهد العثماني، مجلة العصور الجديدة، العدد 11-12، جامعة وهران، الجزائر، فيفري 2014م.

10- فكاير عبد القادر: العلاقات الجزائرية البرتغالية خلال الفترة العثمانية، مجلة كان التاريخية، العدد18، دار ناشري للنشر الإلكتروني، الكويت، 2012م.

6- المذكـــــرات:

1ـ بن خروف عمار: العلاقات بين الجزائر والمغرب، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ، جامعة دمشق، 1983م.

2ـ بو بكر محمد السعيد: العلاقات السياسية الجزائرية الاسبانية خلال القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر ميلادي (1119هـ-1206هـ/1708م-1792م): مذكرة شهادة ماجستير تخصص التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2011م.

3ـ كليل صالح: سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الاسباني لاحتلال المغرب الأوسط، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعة باتنة، الجزائر، 2007م.